

---

رؤية مستقبلية

---

مسؤولية

---

تحقيق الأهداف

---



التقرير السنوي ٢٠١٠

## المؤسسة العامة للموانئ البحرية

ص.ب. ٧٥٣١٥، الحد  
مملكة البحرين

هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٣٥٩ ٥٩٥

فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٣٥٩ ٥٥٨

البريد الإلكتروني: [info@gop.gov.bh](mailto:info@gop.gov.bh)

[www.gop.bh](http://www.gop.bh)

حقوق الصور محفوظة من قبل المؤسسة العامة للموانئ البحرية (٢٠١٠م).  
وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العامة للموانئ البحرية قد طبعت هذا التقرير على أوراق خاصة صديقة للبيئة.



صاحب السمو الملكي الأمير  
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس وزراء مملكة البحرين



حضرة صاحب الجلالة الملك  
حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير  
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين  
نائب القائد الأعلى



# المحتويات

٢	الرؤية والرسالة
٣	التراث البحري لمملكة البحرين
٤	أهم الإنجازات
٦	نبذة عن المؤسسة
٨	رسالة رئيس مجلس الإدارة
١٢	رسالة المدير العام
١٦	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
١٨	الهيكل التنظيمي
١٩	الفريق الإداري
٢٠	تقييم العمليات
٣٠	أداء ميناء خليفة بن سلمان
٣٤	البيانات المالية



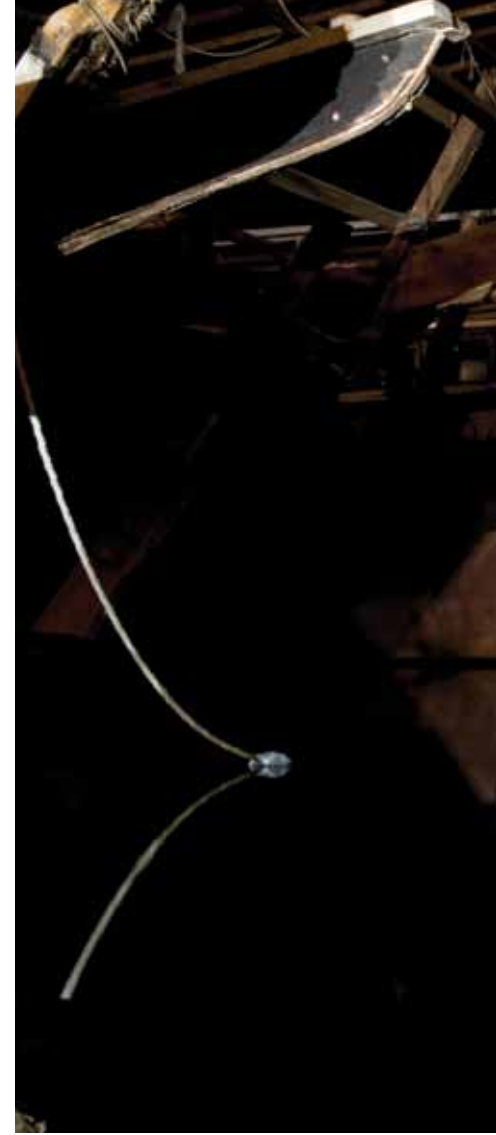


## الرؤية

أن تكون المؤسسة العامة للموانئ البحرية بمثابة جهة محفزة للتنمية الاقتصادية من خلال تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات ذات المستويات العالمية في مجال الموانئ والمناطق اللوجستية والخدمات البحرية ذات العلاقة.

## الرسالة

تنظيم وتطوير وترويج قطاع الملاحة البحرية والمناطق اللوجستية في المملكة عن طريق تطبيق أعلى المعايير والمواصفات والمقاييس الدولية المتبعة في هذا الشأن وتقديم أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لعملاء المؤسسة العامة للموانئ البحرية.



## التراث البحري لمملكة البحرين

عبر التاريخ المجيد لمملكة البحرين، وشعب البحرين الودود وطريقة معيشتهم وتراثهم العريق يعتبر مرتبباً ارتباطاً وثيقاً بالبحر الذي يحيط بها. ومن عمق الإيمان بأهمية هذا التراث البحري الأصيل، نسعى لاتخاذ منطلقاً نحو التطوير والعمل على تحقيق أهدافها المستقبلية الواعدة.

وعلى مر السنين، تطور هذا التراث وبلغ أوج ذروته في العام ٢٠٠٩م مع الافتتاح الرسمي لميناء خليفة بن سلمان، ليكون ميناءً معاصراً عالمي المستوى يضم مرافق لوجستية وخدمات ذات علاقة بالنقل البحري.

ويشكل ميناء خليفة بن سلمان رمزاً لاستمرار النمو والتطور في مملكة البحرين، ويعتبر عنصراً هاماً في رسالة المؤسسة العامة للموانئ البحرية الهادفة إلى تنظيم وتطوير وتوسعة قطاع الملاحة والنقل البحري والخدمات اللوجستية. وتمشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م، تعمل المؤسسة العامة للموانئ البحرية جاهدة على إحداث تأثير إيجابي وعلى تعزيز الاقتصاد البحريني من خلال التوظيف والتنويع الاقتصادي وتحديث البنية التحتية.

# أهم إنجازات ٢٠١٠

## إنجاز ٣



زيادة أعمال تفتيش السفن وفق مذكرة تفاهم الرياض للتفتيش والرقابة في مملكة البحرين.

## إنجاز ١



## إنجاز ٢

أدى حصول المؤسسة العامة للموانئ البحرية على شهادة نظام إدارة الجودة أيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ إلى زيادة مستوى الأداء والتميز في تقديم الخدمة.



وضع اللامسات الأخيرة للقانون البحري لجعل البحرين على مستوى المواثيق والبروتوكولات وأنظمة الموانئ العالمية.

## إنجاز ٦



الإعلان الناجح عن العمل التجاري من خلال حملات التسويق ورعاية مناسبات عالمية وإقليمية وإظهار البحرين كمركز تجاري وبحري مفضل.

## إنجاز ٤



تشجيع السياحة البحرية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحليين.

## إنجاز ٥



تدشين الاحتفال بمهرجان البحرين البحري في مملكة البحرين احتفاءً باليوم البحري العالمي بالاشتراك مع القطاعات المعنية.

## إنجاز ٨



## إنجاز ٩



نال رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية جائزة "شخصية العام ٢٠١٠" خلال حفل توزيع جوائز "Seatrade" وذلك تقديراً لجهوده المتميزة والاستثنائية من أجل تحسين وتطوير البنية التحتية البحرية المستخدمة.

رفع مستوى الأداء في ميناء خليفة بن سلمان من ناحية الكفاءة التشغيلية لمشغل الميناء أي بي إم تيرمينالز البحرين.

## إنجاز ٧



إعداد الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للموانئ البحرية للفترة ٢٠١١م - ٢٠١٦م بما يتناسب مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

## إنجاز ١١



حققت المؤسسة العامة للموانئ البحرية إيرادات إجمالية بلغت ١٠,١٣٣,٨٠٧ دينار بحريني مع فائض قدره ٦,٣٢٨,١٥٦ دينار بحريني في العام ٢٠١٠م.

## إنجاز ١٠



حازت منطقة البحرين اللوجستية على مركز متقدم ضمن المراكز العشرة الأولى للمناطق المستقبلية الحرة في العالم حسب تصنيف مجلة fDi.

# نبذة عن المؤسسة

## إدارة الأصول الوطنية الأساسية

تأسست المؤسسة العامة للموانئ البحرية بموجب القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦م كهيئة حكومية مستقلة وتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مهمتها الرقابة والإشراف وتنظيم شؤون الموانئ والملاحة البحرية في المملكة. وأوكلت للمؤسسة العامة للموانئ البحرية مسؤولية نقل الإرث البحري للمملكة بالتدرج إلى المستقبل، فركزت على تطوير البنية التحتية من مرافق وخدمات من خلال تطبيق أنظمة ومعايير صديقة للبيئة وجذب الاستثمارات المباشرة وتحقيق التميز في مجال الخدمة والتشغيل. وقد ترجمت هذه المسؤوليات إلى المجالات الوظيفية التالية المتعلقة بجميع الأنشطة البحرية والموانئ في البحرين:

١	صياغة القوانين والتنظيمات
٢	الإشراف والإدارة
٣	تسجيل السفن
٤	السلامة البحرية وحماية البيئة
٥	تطوير البنية التحتية
٦	توفير المرافق وصيانتها
٧	التدريب وتطوير المهارات
٨	التسويق والترويج

وإجمالاً يمكن القول أن للمؤسسة العامة للموانئ البحرية ثلاث وظائف أساسية هي: التنظيم والتطوير والترويج.

وتتولى المؤسسة العامة للموانئ البحرية أول هذه الجوانب وهو التنظيم والإشراف بشكل يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المرعية في هذا المجال مدركة على الدوام أنها مسؤولة عن إدارة بعض الأصول الاستراتيجية والاقتصادية الأساسية في المملكة. ويتم القيام بالدور التنظيمي من خلال قواعد وأنظمة واضحة وشاملة ومتناسقة تغطي جميع الموانئ والصناعة البحرية في المملكة، وهو ما يؤدي بدوره إلى وضع المعايير الخاصة بجوانب السلامة والأمن وحماية البيئة وتحديد التعرفة والرسوم ومراقبة التقيد بالقوانين والأنظمة.

ويتم تنفيذ تطوير ونشر تلك الأصول دعماً لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تضع الخطوط العريضة لاستراتيجية المملكة الاقتصادية للعقود القادمة. ومن الركائز المهمة في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ تطوير النشاط الاقتصادي غير المرتبط بالنفط والموجه للتصدير. وتسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية لتشجيع الاستثمار في تلك الأنشطة ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الشامل الذي يحمي مصالح المملكة وشعبها، مع ضمان بيئة اقتصادية عادلة يسهل التعامل معها.

وهناك جانبان للإلتزام المؤسسة العامة للموانئ البحرية بالتطوير -الأول يشمل توفير المرافق المناسبة للنشاط البحري والتجاري، حيث تضمن المؤسسة العامة للموانئ البحرية من خلاله بقاء البنية التحتية البحرية في البحرين على أحدث طراز وتشغيلها بتكلفة تتميز بالفاعلية الاقتصادية ووفق أعلى معايير الكفاءة والجودة. ويتطلب ذلك توفير أفضل البنى التحتية وأحدث التقنيات ونظم التشغيل، بالإضافة إلى مشغلين مؤهلين يتولون الإشراف على هذه

المرافق، ويركز الجانب التطويري الثاني على دعم الإرث البحري في البحرين والمحافظة عليه من خلال توفير فرص التعليم والتدريب والتوظيف، ويتجاوز التدريب والتعليم مجرد تطوير المهارات البحرية التقليدية ليشمل كذلك المجالات ذات العلاقة بها مثل القانون البحري وحماية البيئة. وتعمل المؤسسة العامة للموانئ البحرية على توظيف استثمارات كبيرة في تطوير قدرات الموظفين لأنها تدرك بأن المهارات البشرية هي ثروة وطنية هامة، وأن هذه الاستثمارات لها عوائد مستقبلية لتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة أصحاب المهارات والمواهب.

ويشكل تطوير قدرات قطاع الملاحة البحرية لمملكة البحرين في المنطقة والعالم الوظيفة الأساسية الثالثة للمؤسسة العامة للموانئ البحرية. وفي هذا المجال، تتعاون المؤسسة العامة للموانئ البحرية بشكل وثيق مع الوزارات والجهات الأخرى المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وتطوير التجارة والسياحة. وفي عالم اليوم الذي يشهد منافسة شرسة، فإن هذه الوظيفة ليست من الوظائف التي تحظى بأهمية متزايدة فقط بل تتطلب كذلك إتباع أساليب ابتكارية وديناميكية مثل الدخول في شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي.

وتبين الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ الخطوط العريضة لتطلعات المملكة في بناء اقتصاد متطور ومتنوع يستطيع المنافسة على النطاق الدولي من أجل فائدة الوطن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ويعتبر قطاع الملاحة البحرية في البحرين مثالا ساطعا يبين الطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الرؤية. فمن خلال تبني أسلوب شامل بعيد المدى لإدارة الثروات البحرية بالمملكة، تسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية نحو ضمان أن الأصول الوطنية الموضوعة تحت رعايتها متكاملة بشكل فعال وراسخ في البنية التحتية الوطنية.





## رسالة رئيس مجلس الإدارة

### تثبيت مكانة البحرين الرائد في قطاع الملاحة البحرية

استقطاب الاستثمار في هذه القطاعات، وبالتالي المساهمة في تنمية الناتج المحلي الإجمالي واستحداث وظائف جديدة لأبنائنا في الوقت الذي نستوفي فيه أولويات وطنية مثل تطوير الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والموجهة للتصدير.

وبالنسبة للأعمال التجارية، بدت النتائج مرضية وإن كانت لا تزال أقل مما نطمح إليه، ونجحت شركة أي بي إم تيرمينالز - البحرين، الشركة المشغلة لميناء خليفة بن سلمان، في الحصول على أول أعمال المسافنة في العام ٢٠١٠م وأظهرت أنشطة الميناء زيادة كبيرة في عدد الحاويات التي تم مناوولتها في الميناء وكذلك التحسن في الإنتاجية، وهي مؤشرات تدل على نجاحنا في التغلب على التحديات التي نتجت عن التباطؤ الاقتصادي العالمي الأخير، ونتطلع إلى نمو قوي ومستمر في الأعمال في المستقبل القريب.

وكجزء من الطريقة الشاملة التي اتبعناها في تطوير المرافق، اكتملت أعمال التخطيط والتجهيز في منطقة الخدمات الجديدة بميناء خليفة بن سلمان خلال السنة، وسيشتمل هذا المرفق على مكاتب وموقف متعدد الطوابق للسيارات ومحطة وقود وستتم الدعوة لإبداء الرغبة في تنفيذ الأعمال في أوائل العام ٢٠١١م. وأعلننا كذلك

ركزت المؤسسة العامة للموانئ البحرية خلال العام ٢٠١٠م على تعزيز أعمالها ووضع اللمسات الأخيرة على خططها الاستراتيجية للتطوير والتوسع المستقبلي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٩م بعد انتقال العمل من ميناء سلمان، الميناء الأساسي للبحرين لنحو نصف قرن، إلى ميناء خليفة بن سلمان الحديث، والذي دعم مع منطقة البحرين اللوجستية الوضع المتميز للبحرين باعتبارها المركز البحري والجوي والبري لمنطقة شمال الخليج العربي والمكان المثالي للتجارة والخدمات اللوجستية العالمية باعتبارها نقطة انطلاق هامة لها إلى أسواق المنطقة.

وحيث أن المؤسسة العامة للموانئ البحرية تعتبر الجهة الراعية لإحدى الأصول الاستراتيجية الأكثر أهمية في هذه البلاد، فهي تسعى إلى توجيه الإرث البحري الغني للمملكة إلى المستقبل بشكل يتماشى مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٤م. وفي إطار المبادئ الاستراتيجية المتمثلة في التنافسية والاستدامة والعدالة التي تؤكدتها الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، فقد وضعت المؤسسة العامة للموانئ البحرية خططها الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٦م. وبضمن توفير بنية تحتية بحرية ولوجستية عالمية المستوى، سنواصل بإذن الله سعينا نحو

للموانئ البحرية مهتمة كذلك بتطوير السياحة البحرية إلى البحرين ودول المنطقة. وفي الوقت الحاضر، نشهد ١٣ - ١٤ سفينة سياحية في الشهر ترسو في ميناء خليفة بن سلمان خلال موسم الذروة (شهر نوفمبر - شهر أبريل) بمتوسط ٢٠٠٠ راكب لكل رحلة. ونعمل على استكشاف طرق ووسائل أخرى لزيادة هذا العدد من خلال تبسيط النظم وتسريع إجراءات العمل في ميناء خليفة بن سلمان والتحدث إلى مشغلي سفن الرحلات البحرية وغيرهم من المساهمين والترويج لمصادر الجذب السياحي في البحرين ونسويقها بالتعاون مع وزارة الثقافة، وقد قمنا في شهر مايو برعاية منتدى رحلات السفن السياحية البحرية في الشرق الأوسط ٢٠١٠م حيث تحدثنا مع المساهمين الأساسيين في هذا المجال.

وتعمل المؤسسة بنشاط أيضاً في مجالى التدريب والتعليم وذلك من أجل تحسين المهارات وتوفير الوظائف وفرص التطوير الوظيفي للأيدي العاملة المحلية في المجال البحري. وتباحثنا مع شركاء التدريب المحتملين لإنشاء مرفق تدريب بحري في البحرين، كما ندرس إمكانية تأسيس صندوق خاص لضمان فرص التدريب للشباب البحريني في مجالات مختلفة مثل القانون البحري وتدريب المبتدئين وغيرها بالتنسيق مع القطاع الخاص. وفي هذه الأثناء، فإننا لا نزال محتفظين بالريادة في تنظيم ورش العمل والدورات الدراسية كجزء من التعاون المستمر مع المنظمة البحرية الدولية وغيرها من المنظمات البحرية في سبيل تشجيع الجهات المحلية والإقليمية على اتباع أفضل الممارسات الدولية.

وعلى المستوى التشغيلي، فقد كان حصول المؤسسة العامة للموانئ البحرية على اعتماد شهادة الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ لنظام إدارة الجودة من الأهداف التي تحققت في العام ٢٠١٠م. وتعتبر إدارة الجودة والعمليات أداة أساسية لنجاح المؤسسة العامة للموانئ البحرية، وبذلك فإن اعتماد شهادة الأيزو يعتبر تقديراً لتقيد المؤسسة العامة للموانئ البحرية بالمعايير الدولية الرفيعة الملزمة لشهادة الأيزو. وسنستمر في المحافظة على المعايير المعمول بها في المؤسسة وتطويرها من أجل تحقيق مستويات الكفاءة والفعالية المثلى في السنوات القادمة.

وفيما يتعلق بالحوكمة، فإن مبدأنا الأساسي لا يزال هو تحقيق "أفضل الممارسة الأخلاقية للعمل". فنحن نسعى في هذا الصدد للحفاظ على الشفافية في جميع أعمالنا، ويعتبر تجنب تعارض المصالح من أهم أولوياتنا، خاصة بالنظر إلى أدوارنا المتعددة كجهة تنظيمية وإشرافية وقيادية وتوفير البنية التحتية والترويج.

عن خطة لإنشاء مبنى للبحارة في الميناء لتوفير الراحة ومرافق أخرى يحتاجها البحارة الذين ترسو سفنهم في الميناء.

وكانت زيادة حجم الأعمال أكثر تواضعاً حتى الآن في منطقة البحرين اللوجستية لأن الشركات لا تزال في مرحلة إعادة تقييم خططها التوسعية بعد الكساد الذي أصاب الأسواق العالمية. ومع ذلك فقد ظهر بعض التحسن الواضح، ومن ذلك على سبيل المثال، أننا وصلنا المرحلة الأخيرة في المفاوضات مع عدد من المستأجرين المحتملين الراغبين في العمل في منطقة البحرين اللوجستية ونتوقع أن تبدأ أعمال الإنشاء في هذه المنطقة في منتصف العام ٢٠١١م بعدما اكتملت متطلبات الترخيص والموافقات الضرورية.

وبالنسبة لأعمال الترويج، بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة هذا العام للتسويق والترويج لميناء خليفة بن سلمان ومنطقة البحرين اللوجستية وإضافة إلى كون المملكة مركزاً هاماً للأعمال والشئون البحرية. وترأسنا شخصياً وفوداً تجارية تسويقية وترويجية تابعة للمؤسسة العامة للموانئ البحرية التي قامت بزيارات إلى اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة تحقيقاً لتلك الأهداف، ويسعدني الاستفادة بأن النتائج كانت إيجابية للغاية. ففي مدينة نوريمبيرغ بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وقعنا في شهر يونيو ٢٠١٠م مذكرة تفاهم مع مدينة نوريمبيرغ وقرية الشحن كخطوة لتحقيق تعاون ثنائي في مجال تطوير الأنشطة والترويج للأعمال اللوجستية وتبادل المعلومات والمعارف والتقنية، ويعتبر ذلك بمثابة خطوة هامة إلى الأمام لأن ألمانيا تشتهر بقطاع لوجستي قوي مع وجود الكثير الذي يمكن للبلدين القيام به معاً في هذا المجال لتحقيق مصلحتهما المشتركة.

ومن المبادرات الناجحة الأخرى هو مهرجان البحرين البحري والذي اطلق للاحتفاء باليوم البحري العالمي وهو اليوم الذي خصصته المنظمة البحرية الدولية (IMO) لتسليط الضوء على مساهمة قطاع الملاحة البحرية في نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في قطاعي الشحن البحري والخدمات اللوجستية. وكان الشعار الذي تبنته المنظمة البحرية الدولية لهذا العام هو «سنة البحار» وقد شملت فعاليات المهرجان نشاطات ثقافية وتعليمية ومهنية صممت خصيصاً في هذا الإطار مما عزز دور البحرين كمركز رائد في المجتمع الدولي. وتنوي المؤسسة من جعل هذا المهرجان احتفالاً سنوياً، ويجري الاستعداد في الوقت الحاضر لإقامة مهرجان البحرين البحري للعام ٢٠١١م.

وعلى الرغم من أن أعمال المسافنة والشحن والخدمات اللوجستية ستبقى الأكثر إسهاماً في تحقيق الإيرادات في المستقبل القريب، فإن المؤسسة العامة



خلال الفترة التي تغطيها الخطة ونجري استعداداتنا على هذا الأساس.

وما كان بإمكاننا تحقيق الإنجازات التي تمت خلال هذه السنة لولا فضل الله ثم دعم وتوجيهات سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد ونائب القائد الأعلى حفظه الله ورعاه السديدة. إن ثقتهم الكريمة، بوضعهم التراث البحري للمملكة ومستقبله في رعايتنا، لهي شرف عظيم لنا في المؤسسة العامة للموانئ البحرية نعتز ونفخر به كما إنها مسؤولة ندرتها جيداً. فأتقدم لهم بوافر شكري وتقديري على ثقتهم ومساعدتهم وتشجيعهم ومساندتهم اللامحدودة لنا في المؤسسة والتي لا تقدر بثمن.

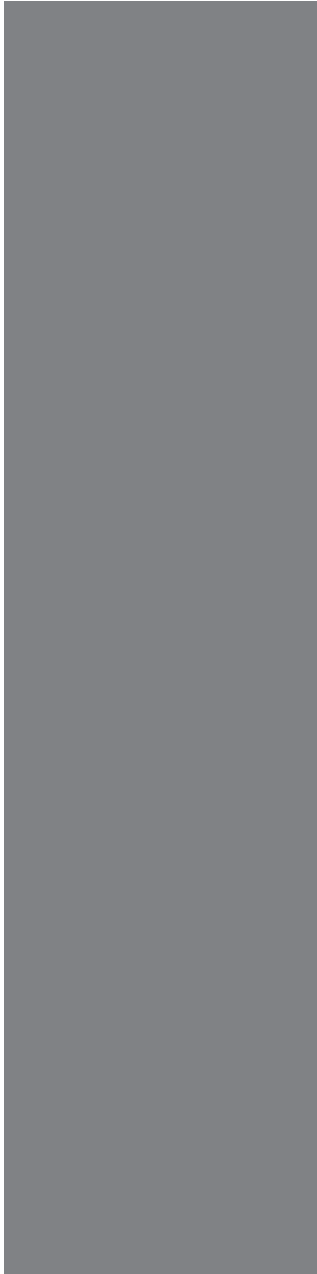
وأشكر كذلك سعادة وزير المالية ومجلس الإدارة على المساندة والمشورة المستمرة. ويعود جزء كبير من الفضل في الإنجازات الكثيرة التي حققتها المؤسسة حتى الآن بعد الله سبحانه وتعالى إلى إدارة وموظفي المؤسسة العامة للموانئ البحرية. وأنا سعيد للغاية لاستجابتهم للمعايير الرفيعة التي وضعناها للمؤسسة ككل وأتقدم لكل واحد منهم بوافر شكري وتقديري.

دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة  
رئيس مجلس الإدارة

ومن جوانب الحوكمة الجيدة التي نهتم بها، إيجاد توازن بين مصالح أصحاب الشأن المتعددين وأهمهم المواطنين البحرينيون الذين تمثلهم عدة وزارات حكومية وهيئات القطاع العام التي ننسق معها، وشركاؤنا التجاريون في القطاع الخاص والعملاء الذين يستفيدون من مرافق الميناء والخدمات اللوجستية والمنظمات الإقليمية والدولية وجهات توفير الخدمة والمجتمع ككل الذي يشمل دول الخليج الأخرى. وفي هذا الاتجاه، نعمل باستمرار للموازنة بين احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات البيئة الطبيعية والمجتمع الذي نعمل من خلاله مع التركيز على استدامة العلاقات والعمل.

إن المسؤوليات الوطنية للمؤسسة العامة للموانئ البحرية حتمت علينا القيام بالتخطيط الاستراتيجي لجميع أنشطتنا بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة مثل إدارة شئون الجمارك ومجلس التنمية الاقتصادية وتمكين، إضافة إلى الهيئات الإقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية. وكذلك يعتبر التعاون والتشاور مع شركائنا التجاريين من الجوانب الأساسية لتعاملاتنا، فقبل اتخاذ أي قرار هام، نتشاور إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية مع القطاع الخاص وتسعى، عندما يكون ذلك مناسباً، للحصول على توجيهات وموافقة مجلس الإدارة. وفي الواقع يضم مجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية على عضو بحكم الوظيفة من غرفة تجارة وصناعة البحرين لتمثيل القطاع الخاص. ومن الأمثلة الجيدة على هذه الطريقة التشاورية مراجعتنا لتعرفات الموانئ في العام ٢٠١٠م، كما نقوم حالياً بمراجعة التعريفات الخاصة بالمؤسسة العامة للموانئ البحرية بطريقة تشاورية مماثلة.

وبالتطلع إلى المستقبل، يسعدني أن أذكر أننا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف خطة الست سنوات الاستراتيجية الخاصة بنا، ونتوقع أن نشهد نمواً كبيراً في التجارة الإقليمية والعالمية وفي الاقتصاد البحريني كذلك





## رسالة المدير العام

الدمج والتطوير

وتظهر الاستراتيجية بوضوح في إدارتنا وتطويرنا للعناصر الأساسية الخاضعة بالتجهيزات الأساسية الوطنية التي أسندت إلينا، وقد أظهرت أعمال وإنتاجية ميناء خليفة بن سلمان، الذي تشغله شركة أي بي إم تيرمينالز بموجب اتفاقية طويلة الأجل مع حكومة مملكة البحرين، تحسناً مرضياً إلى حد كبير خلال السنة. فقد واصلنا تطوير المرفق مع تحسين الأمن والمراقبة وبدأنا دراسة المرحلة الثانية من حفر القناة المؤدية لميناء خليفة بن سلمان وأنجزنا خطط إنشاء منطقة خدمة جديدة وأعلننا قرار بناء مرافق للبحارة في منطقة الميناء، وجميع هذه الأنشطة موجهة

بالقاء نظرة على أدائنا في العام ٢٠١٠م، أجد بأن كلمة "الاستمرارية" ومشتقاتها قد تكررت عدة مرات. وهذا مناسب بالتأكيد لأن العام ٢٠١٠م كان قبل كل شيء عاماً للاستمرارية الموجهة لتعزيز وتطوير جميع أعمال المؤسسة العامة للموانئ البحرية دون استثناء، من التنظيم والإدارة إلى تطوير المرافق والترويج. وتنطبق كذلك، قبل كل شيء على محاولتنا المتواصلة لتثبيت وضع البحرين كمركز رائد للأعمال البحرية في العالم من خلال التطوير المستدام للتجارة والشحن البحري والخدمات اللوجستية.

وتم إحراز تقدم في إعداد دور جديد لميناء سلمان: فنحن نعمل لإقامة محطة لمواد البناء في جزء من مباني الميناء القديم. وسيكتمل المخطط الرئيسي في العام ٢٠١١م وسيتم اختيار مشغل مناسب بعد ذلك.

وواصلنا بذل الجهود لوضع إطار عمل تنظيمي وإداري مثالي والمحافظة عليه فيما يتصل بالموانئ والشحن البحري في البحرين. وقطعنا شوطاً أبعد في إعداد القانون البحري الوطني، وهو مشروع يشارف على الاكتمال وسيؤدي إلى تحسين إضافي لفعالية مراقبة وضبط الموانئ والشحن البحري في المملكة بما يتناسب مع المعايير التي وضعتها المنظمات العالمية. وكثفنا أعمال التفتيش المستمرة للسفن لمراقبة حالة السفن في الموانئ خلال العام ٢٠١٠م ووضعنا أهداف تفتيش أعلى للعام ٢٠١١م. ووضعنا كذلك بعض القواعد والأنظمة بالتعاون مع مشغل الميناء وأكملنا مراجعة أنواع التعريفية الخاصة بالميناء بعد التشاور المكثف مع المساهمين ذوي العلاقة. وبصورة إجمالية يسعدني أن أذكر أن المؤسسة العامة للموانئ البحرية، استمرت في المحافظة على مستويات الخدمة والتفديد الصارم بجميع الأنظمة الصحية والأمنية والبيئية وأنظمة السلامة.

وإضافة إلى ذلك، تم تخصيص جهود كبيرة لترويج الأعمال من خلال زيارات الوفود التجارية إلى اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وقد بدأنا الاحتفال باليوم البحري العالمي في البحرين ٢٠١٠م والترويج للبحرين باعتبارها مركزاً بحرياً ناشئاً.

وتتطلب رؤيتنا في تثبيت وضع البحرين كمركز إقليمي أساسي للشحن البحري لشمال الخليج، تعزيز الثقافة البحرية في المملكة من خلال التعليم والتدريب وهما عنصران هامين في التزام المؤسسة العامة للموانئ البحرية. وخلال السنوات القليلة الماضية، أجرينا مباحثات مع جهات عالمية مختلفة تعمل في مجال التعليم لإنشاء أكاديمية بحرية في البحرين، وستتم متابعة هذه المباحثات خلال السنة القادمة. وبذلت المؤسسة العامة

لتحقيق هدفنا المنشود وهو جعل مؤشرات الأداء في ميناء خليفة بن سلمان متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة.

ويعتبر تحديث العمليات من جوانب الاستمرارية الأخرى حيث تحققت من ورائه مكاسب في مجال كفاءة التشغيل والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة. وقد كان ذلك التحديث إنجازاً هاماً في سنة عامرة بالتحديات - حيث زادت حدة المنافسة الإقليمية واستمر أثر انعكاسات الكساد الأخير على الاقتصاد وقطاع النقل والشحن والملاحة البحرية. وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها شريكنا التجاري شركة أي بي إم تيرمينالز البحرين التي تتولى تشغيل الميناء.

لقد كان حجم إشغال المستأجرين لمنطقة البحرين اللوجستية يعكس الخطط التنافسية بين الشركات وفي ظل إعادة النظر في خططها للتوسعة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، حدثت تطورات إيجابية عديدة منها إكمال منطقة البحرين اللوجستية لاعتماد المسح وتعبير عدد من الشركات المحلية والعالمية عن رغبتها في الاستثمار في المنطقة. ونتوقع أن تشهد المنطقة نمواً مستقبلياً كبيراً مع عودة النمو الاقتصادي في منطقة الخليج إلى وضعه الاعتيادي، وخاصة مع دخول الاقتصاد العراقي إلى مرحلة النمو التالية للحرب، ومع توفر المرافق في المنطقة بالإضافة إلى المناخ الاستثماري المنفتح والإيجابي السائد في البحرين، فإن لدي جميع الأسباب الداعية إلى التفاؤل فيما يتعلق بمستقبل هذا المرفق عالمي المستوى للأعمال اللوجستية. ومصادقاً لذلك يشرفني أن أقول إن منطقة البحرين اللوجستية قد حصلت على تكريم عالمي عندما صنفت في المرتبة التاسعة في الفئة "العامة" لأفضل ٢٥ منطقة حرة مستقبلية للعامين ٢٠١٠ / ٢٠١١، و المرتبة العاشرة في "أفضل استراتيجيات ترويجية لاستقطاب الاستثمار الخارجي" وفقاً لتصنيف مجلة fDi ضمن ترتيبها العالمي للمناطق الاقتصادية.



للبنية التحتية، فإن المرحلة الثانية لتعميق القناة وإنشاء منطقة الخدمات في ميناء خليفة بن سلمان والتطوير الإضافي لمنطقة البحرين اللوجستية ستحصل على المزيد من الاهتمام.

وقبل أن أختتم رسالتي هذه، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكري الخالص لسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على نصائحهم ومساندتهم القيمة ولجميع أفراد فريق العمل في المؤسسة العامة للموانئ البحرية لجهودهم الكبيرة والتزامهم الصادق بتحقيق أهداف وثقافة المؤسسة. فبدون مشاركتهم ما كان بالمستطاع تحقيق أي من الإنجازات التي شهدتها هذا العام، كما لم يكن بالمستطاع تحقيقها لولا الجهود المماثلة التي بذلها شركاؤنا في الحكومة والقطاع الخاص الذين نشترك معهم في الرؤية الاستراتيجية العامة للتنمية والتطوير والإنجاز لمصلحة مملكة البحرين إضافة إلى المصالح الاقتصادية والتجارية، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.



حسان علي الماجد  
المدير العام

للموانئ البحرية جهوداً ترويجية كبيرة تستهدف الشباب البحريني كجزء من مهرجان البحرين البحري الذي أقيم في شهر سبتمبر لحثهم على التفكير في العمل في القطاع البحري. وخلال هذه المدة، واصلنا تعزيز الطاقات في المؤسسة العامة للموانئ البحرية من خلال التدريب المحلي وفي الخارج، وابتعثنا موظفين اثنين لدراسة الماجستير في الجامعة البحرية العالمية بالسويد.

ومن الإنجازات الهامة التي تحققت في عام ٢٠١٠م هو حصول المؤسسة العامة للموانئ البحرية على شهادة الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ لنظام إدارة الجودة بواسطة شركة "دت نورسك فيريتاس" وهو إنجاز تحقق بفضل المشاركة الفاعلة للموظفين والإدارة. ويضمن التقييد بالجودة وفق مواصفات الأيزو رصد مؤشرات الأداء الأساسية لجميع العمليات وأن هذه المؤشرات تتم مراقبتها وتوثيقها وهو ما سيجعل عمليات المؤسسة الداخلية أكثر انضباطاً، وسيساعدنا في قياس الأداء بمؤشرات عالمية أكثر دقة طوال الوقت.

وعلى الرغم من أن علاقات العمل التي تربطنا بالهيئات الحكومية الأخرى تقوم على أسس متينة، إلا أننا نسعى باستمرار للمحافظة على تلك العلاقات وتطويرها، حيث نسقنا وتعاوننا مع الوزارات والإدارات المختلفة لتطوير السياحة البحرية لأننا في النهاية شركاء في الجهد الكبير لتسويق البحرين للعالم وتحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

وتطلعاً نحو المستقبل، ترى المؤسسة العامة للموانئ البحرية فرصاً مستقبلية واعدة للبحرين، كما ترى عدداً من التحديات. وإضافة إلى تمرير القانون البحري وتحويله إلى مرجع، تتضمن أهدافنا الخاصة للعام ٢٠١١م ضمان قبول أحكام هذا القانون وتطبيقها من قبل المساهمين والشركاء المعنيين. وبجانب هذا الجهد الكبير، لا تزال بعض عمليات الترخيص بحاجة إلى تبسيط، ومن اللازم صياغة ورسم المعايير وتجميعها وتصنيفها لمصلحة مشغلي الميناء والمرافق الأخرى. أما بالنسبة



# نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة

رئيس مجلس الإدارة

يتأسس الشيخ دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة مجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية، كما أنه يشغل أيضاً منصب وكيل وزارة المالية للشؤون الموانئ. وقد شغل منصب رئيس الجمارك في الفترة من مارس ٢٠٠٦ لغاية يونيو ٢٠٠٨، وشغل كذلك منصب الوكيل المساعد للتجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة. كما يشغل سعادتة حالياً عدة مناصب أخرى أهمها: رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، ورئيس مجلس إدارة شركة خدمات أسري المحدودة، وعضو مجلس إدارة شركة الملاحة العربية المتحدة، وعضو مجلس إدارة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات، وعضو مجلس إدارة مدرسة الشيخة حصة للبنات. كما شغل سعادتة مناصب سابقة عديدة أهمها: رئيس مجلس إدارة شركة مطار البحرين، ونائب رئيس مجلس إدارة مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و نائب رئيس مجلس إدارة مجلس الترويج والتسويق، وعضو مجلس إدارة المناقصات، وعضو مجلس إدارة شركة المنبوهم البحرين، وعضو مجلس إدارة جسر الملك فهد. ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في واشنطن، كما يحمل شهادة الدبلوما في القيادة الإدارية ضمن برنامج "تطوير القيادات التنفيذية الخليجية" من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. حاز على جائزة "شخصية العام ٢٠١٠" خلال حفل توزيع جوائز "Seatrade" لمنطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية.



عيد عبد الله يوسف اليعقوب

نائب الرئيس

يشغل السيد عيد عبد الله يوسف اليعقوب منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن. وقد كان يشغل منصب رئيس الجمارك والموانئ بوزارة المالية في الفترة من عام ١٩٩٥ لغاية عام ٢٠٠٦، وقبل ذلك كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، وكذلك رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة العربية المتحدة والشركة العربية لنقلات البترول العربية وعضو مجلس إدارة في الهيئة العربية لخدمات الدعم الملاحي للشرق الأوسط. وقد حصل السيد عيد اليعقوب على شهادة ضابط ثاني لأعالي البحار من جامعة ساوث هامبتون، وكذلك شهادة الدبلوما في دراسات إدارة الملاحة والشحن من كل من مملكة السويد وجمهورية مصر العربية. وقد كان السيد عيد عبد الله يوسف اليعقوب أصغر مواطن خليجي يتأهل لمنصب مرشد بحري وذلك في عام ١٩٧٠م.



## جواد يوسف الحواج

يعتبر السيد جواد الحواج احد رجال الأعمال البحرينيين المعروفين في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتنوع أنشطته التجارية لتشمل عدة مجالات منها العطورات، وأدوات التجميل، والمجوهرات، والساعات، والأزياء والمنتجات الاستهلاكية والالكترونيات. ويشغل السيد جواد الحواج منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الحواج في البحرين، كما أنه عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين. إضافة إلى ذلك فإنه أيضا رئيس مؤسسة التقنية الزرقاء "Techno Blue" التابعة إلى شركة سامسونج "Samsung"، والفنار في دولة قطر، وازاديا، وهيئة تطوير تجارة التجزئة العالمية في البحرين.



## أحمد عيسى بوبشيت

يشغل السيد أحمد عيسى بوبشيت منصب وكيل الوزارة المساعد للتجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة، كما يشغل أيضا منصب عضو مجلس إدارة في كل من شركة البحرين للمواشي، الشركة العامة للدواجن، وهيئة البحرين للمؤتمرات والمعارض، وهيئة جسر الملك فهد، وأيضا عضو براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ويحمل السيد احمد عيسى بوبشيت شهادة البكالوريوس في علوم الأحجار من جامعة الأزهر بالقاهرة كما يحمل أيضا دبلوما في علم الجيولوجيا من معهد "FGA" من بريطانيا وكذلك دبلوما في القيادة الإدارية (برنامج تطوير التنفيذيين بدول مجلس التعاون) من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

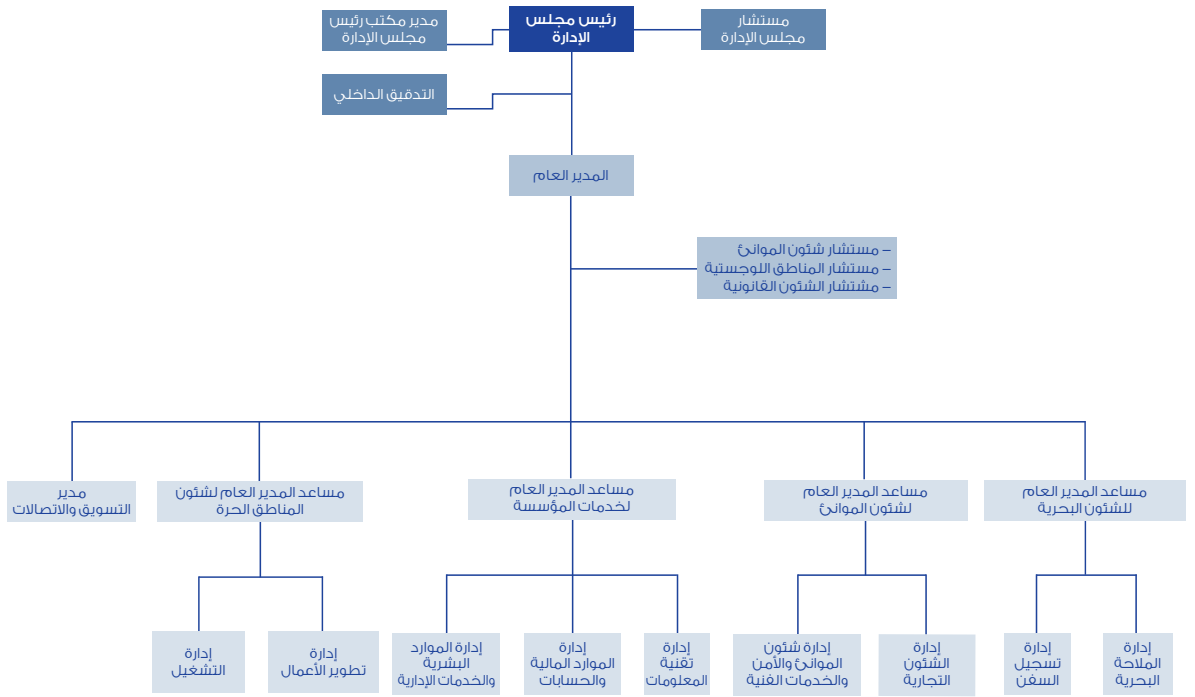


## لارس بيتر جرونبرج

يشغل السيد لارس بيتر جرونبرج وهو سويدي الجنسية، منصب مدير المشاريع لشركة "Global Marine Leisure Logistics GAC" وذلك بعد إتمامه مؤخرا ٨ سنوات كمدير تنفيذي "Gulf Agency Company (GAC)" والقنصل الفخري لمملكة السويد لدى مملكة البحرين. وقد شغل أيضا مناصب إدارياً هاماً في شركة وكالات الخليج "GAC" في نيجيريا في الفترة من عام ١٩٩٤م لغاية عام ٢٠٠٣م وذلك بعد إشغاله منصب كابتن في شركة Bech Management في الدنمارك من عام ١٩٩١م لغاية عام ١٩٩٣م. وقد شغل السيد جرونبرج وظيفة ضابط متدرب في المدرسة الملكية البحرية في السويد، ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم من أكاديمية العلوم الملاحة التجارية في السويد، كما يحمل شهادة الدبلوما العليا من كلية البوليتكنيك في بليموث بغرب إنجلترا، إضافة إلى دبلوما في الدراسات الإدارية.



# الهيكل التنظيمي



## الفريق الإداري



يوسف عيسى بوبشيت  
مدير  
الشئون التجارية

حسان علي الماجد  
المدير العام

عيسى عبدالله يتيم  
مساعد المدير العام  
للشئون البحرية

ناصر سلطان السويدي  
مساعد المدير العام  
للشئون الأمنية والقانونية  
والخدمات الاستشارية

ميسون محمد سبكار  
مدير  
التسويق والاتصالات

حمد محمد فخرو  
مساعد المدير العام  
منطقة البحرين اللوجستية

غير موجودين في الصورة:  
نبيل عبدالحميد الشيخ، مدير الموارد المالية، القائم بأعمال مساعد المدير العام لخدمات المؤسسة  
سلمان بن عيسى آل خليفة، مدير إدارة تطوير الأعمال، منطقة البحرين اللوجستية  
تركي بن دعيج آل خليفة، مدير العمليات، منطقة البحرين اللوجستية



## تقييم العمليات

### المنهجية الاستراتيجية

#### ملخص

إذا أمكن تلخيص ما شهدته سنة ٢٠١٠م التي زحرت بالكثير من الأعمال والأحداث في كلمات قليلة فسنقول، إن تلك السنة كانت "سنة التعزيز والتكامل لغرض استراتيجي" بالنسبة للمؤسسة العامة للموانئ البحرية. فبعد افتتاح ميناء خليفة بن سلمان في العام ٢٠٠٩م، شهدت السنة التي نحن بصدها زيادة ثابتة في الأعمال في ميناء خليفة بن سلمان وفي نفس الوقت استمر التخطيط لإجراء تطوير إضافي للبنية التحتية في ميناء خليفة بن سلمان ومنطقة البحرين اللوجستية وميناء سلمان. واستمرت المؤسسة العامة للموانئ البحرية في تطوير وتحسين قدراتها التنظيمية والإشرافية والإدارية مع مساندة تطوير المعارف والمهارات في البحرين ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال برامج التدريب وبناء المؤسسات. وللمحافظة على زخم هذه المبادرات، تم القيام بعدد من الأنشطة الترويجية من خلال مجموعة من مبادرات التسويق المختارة والمناسبات المتعلقة بالأنشطة البحرية ورعاية الاحتفالات.

وكانت سنة نجاح كذلك من حيث العمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج التشغيلية مع استيفاء مؤشرات الأداء الأساسية في معظم الجوانب. وتلخيصاً لما سبق، يمكن القول إن النتائج المالية والتشغيلية أبلغت المؤسسة العامة للموانئ البحرية على المسار الصحيح لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية للفترة بين ٢٠١١م - ٢٠١٦م والوفاء بالتزامها بتحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

## تأسيس مركز بحري عالمي

## تفتيش السفن

واصلت المؤسسة العامة للموانئ البحرية إجراء أعمال التفتيش الخاصة بمراقبة حالة الموانئ للتأكد من أن السفن الأجنبية التي تصل إلى موانئ البحرين متقيدة بالاتفاقيات والأنظمة العالمية. وأظهرت عمليات التفتيش ازدياد من ٣٠ سفينة في العام ٢٠٠٩م إلى ٥٢ سفينة في العام ٢٠١٠م. وزاد كذلك عدد السفن التي خضعت للحجز لعدم تقيدها بالمعايير المقررة من ٨ سفن في ٢٠٠٩م إلى ١٣ سفينة في ٢٠١٠م، وجرت أعمال التفتيش وفق مؤشرات مرجعية محددة في الفصل الخامس من الاتفاقية العالمية للسلامة في البحار.

## حماية البيئة والسلامة

تعتمد الاستراتيجية على مبدأ الوقاية خير من العلاج، وتسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية من خلال وضع الأسس الضرورية على أساس التدريب والاعتماد وتبني المعايير الدولية والتقنية الحديثة إلى منع السفن من إتباع الممارسات غير الآمنة. وحققت المؤسسة العامة للموانئ البحرية تقدماً كبيراً في سبيل تبني التوجيهات والأنظمة الواردة في تقرير لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية حيث تم توفير التدريب المكثف لمسؤولي التطبيق لتحسين قدراتهم.

وتنفذ المؤسسة العامة للموانئ البحرية كذلك برامج تدريب منتظمة لملاك السفن وغيرهم من المساهمين في المنطقة بهدف زيادة الوعي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن التي أصدرتها المنظمة البحرية الدولية وتفتيش السفن الصغيرة.

إضافة إلى الاستثمار في تطوير قدرات الموظفين، استثمرت المؤسسة العامة للموانئ البحرية كذلك في تجهيز الموانئ بمعدات حديثة لتنظيم حركة السفن بهدف المساعدة في الملاحة وألزمت السفن المستخدمة للمياه البحرينية بتركيب نظم التحديد الآلي. وقامت المؤسسة العامة للموانئ البحرية بتطبيق نظام تتبع السفن والكشف عن هويتها عن بعد وبذلك تكون أول دولة عربية تقوم بذلك.

## الشراكات مع المجتمع البحري

كجزء من التزامها بالقيام بدور فاعل ضمن المجتمع البحري الدولي والإقليمي، تعتبر المؤسسة العامة للموانئ البحرية عضواً وشريكاً في المنظمات العالمية في مجال الملاحة البحرية الرائدة في العالم مثل المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة

تتضمن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العامة للموانئ البحرية تثبيت وضع البحرين كمركز بحري عالمي مرموق من حيث القدرة على المنافسة والأنظمة والبنية التحتية والخدمات والمعايير. وبإشرافها على كل النشاط البحري في البحرين، نجحت المؤسسة العامة للموانئ البحرية في تنفيذ عدد من المبادرات خلال العام ٢٠١٠م، بما في ذلك خطوات ضمان تقييد السفن في المياه الإقليمية للبحرين وموانئها بمتطلبات الصحة والأمن والسلامة والبيئة، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية إلى جانب العدالة في تنظيم وتطبيق القوانين البحرية. وفيما يلي ملخص للأنشطة والنتائج الأساسية.

## القانون البحري الجديد

ربما يكون إكمال مجموعة القوانين البحرية الجديدة، في البحرين من أهم المبادرات التي تقوم بها المؤسسة العامة للموانئ البحرية في الوقت الحاضر. وتولي صياغة هذا القانون لجنة ترأسها المؤسسة العامة للموانئ البحرية، وضمت في عضويتها جميع المؤسسات والجهات ذات الصلة. وسيتم رفع هذا القانون الجديد الذي يتناول المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والبروتوكولات البحرية العالمية وتشغيل مرافق الميناء، ويحدد دور ومسؤولية ومهام المؤسسة العامة للموانئ البحرية والصلاحيات المتصلة بالاتفاقيات العالمية التي وقعت عليها البحرين أو التي ستوقع عليها في المستقبل، إلى الجهات التشريعية المختصة في العام ٢٠١١م. وسيحل هذا القانون الجديد محل قانون سابق صدر في العام ١٩٨٢م، وسيتمكن البحرين من مواكبة التطورات التي حدثت في القوانين البحرية العالمية.

## الأرصفة الخاصة

أضيفت شروط جديدة لتنظيم وإدارة الأرصفة الخاصة أثناء السنة بما يشمل متطلبات الترخيص الجديدة والشروط الهادفة إلى تحسين البنية التحتية والخدمات التي تقدم في الأرصفة الخاصة بشكل يجعلها متناغمة مع معايير الكفاءة والأمن والسلامة الدولية.

## الإشراف والتطبيق

تنفذ المؤسسة العامة للموانئ البحرية معايير الصحة والسلامة والأمن والبيئة الوطنية والدولية من خلال نظام إدارة الجودة. وتشمل النشاطات تحسين مستويات السلامة والأمن في مرافق الميناء والأرصفة الخاصة وأعمال التفتيش لضمان التقييد بمتطلبات الصحة والسلامة والأمن والبيئة من خلال التوعية والتدريب.



## تطوير السياحة البحرية

أصبحت السياحة مجال نمو اقتصادي هام لدول الخليج. وفي هذا المجال، تظهر السياحة البحرية إمكانات عظيمة حيث أشارت الدراسات التي أجرتها "Seatrade" مؤخراً، أن إنفاق الركاب في كل زيارة للميناء لسفينة ركاب سياحية سعة ٢٠٠٠ راكب يزيد على ربع مليون دولار. وأصبحت البحرين نقطة توقف مفضلة للسفن السياحية بسبب عوامل الجذب الثقافية والتاريخية وغيرها التي تشتهر بها. ويتم الترويج للمملكة في الوقت الحاضر باعتبارها مقصداً للسياحة البحرية بإتباع طريقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحليين بقيادة إدارة السياحة التابعة لوزارة الثقافة. وان مشاركة المؤسسة العامة للموانئ البحرية كراعي لمنتدى رحلات السفن السياحية البحرية في الشرق الأوسط ٢٠١٠ والذي أقيم في شهر مايو يعد من المبادرات الجديرة بالذكر حيث جمع هذا المنتدى بين المديرين التنفيذيين لشركات السفن السياحية والمساهمين في المنطقة لمناقشة ما يلزم القيام به في سبيل مساندة تطوير السياحة البحرية وتطوير إمكانات المنطقة الخاصة باعتبارها مقصداً مفضلاً لمرتادي الرحلات البحرية.

وشهد العام ٢٠١٠م زيادة طفيفة في عدد السفن السياحية التي زارت المملكة من ٦٢ سفينة في ٢٠٠٩م إلى ٦٧ سفينة في العام ٢٠١٠م.

كما وقعت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي الواقع كانت البحرين من أوائل الدول الموقعة على العديد من تلك الاتفاقيات وتحافظ على العلاقات الوثيقة مع المنظمة البحرية الدولية بما يحقق تطلعات المملكة في أن تصبح دولة رائدة في الأعمال البحرية في المنطقة.

## المسافنة

تعتمد المؤسسة العامة للموانئ البحرية في تحقيق هدفها في وضع الأسس اللازمة للبحرين لتصبح مركز للشحن البحري العابر (المسافنة) المفضل لشمالي الخليج، على أداء ميناء خليفة بن سلمان ومنطقة البحرين اللوجستية بمستوى عالمي. ومع أن تشغيل ميناء خليفة بن سلمان يتم بواسطة مشغل خاص، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الميناء يحصل على المساندة المناسبة من خلال تطوير المؤسسة العامة للموانئ البحرية للبنية التحتية وترويجها لأعماله كجزء من نموذج العمل المتضمن للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولذلك فإن من المستحب أن نشير إلى أن شركة أي بي إم تيرمينالز البحرين قد ضمنت شركة APL باعتبارها إحدى عملاء المسافنة لديها والتي تعتبر بمثابة مصدر اتصال مباشر بين البحرين وآسيا. وشهد حجم الكميات التي تم التعامل معها خلال العام ٢٠١٠م زيادة كبيرة مدعومة حسب الأصول بتحسينات في الإنتاجية في جميع الجوانب. وأدرجنا المزيد من التفاصيل حول أداء ميناء خليفة بن سلمان في صفحة (٣٠).





## الترويج للأعمال

المتحدة للترويج لبيئة العمل والخدمات اللوجستية والمؤهلات البحرية في البحرين بعنوان "بوابة البحرين" وحضره عدد من الشخصيات رفيعة المستوى وبعض قادة القطاع في بريطانيا، ووفر الحفل التعريفي الموجز، والذي عقد بالتعاون مع إدارة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة وهي الهيئة الرسمية للترويج التجاري في المملكة المتحدة وجمعية المهندسين البحرينيين، نظرة متميزة لسوق التريلين دولارات في دول مجلس التعاون الخليجي وروّج للتطورات التي حدثت في الخدمات اللوجستية والبحرية في المملكة ويمكن من استكشاف الفرص وتعزيز التعاون بين البلدين.

وكانت آخر حملة ترويجية في العام ٢٠١٠ مختصراً على التعريف بالأعمال بعنوان «حفل التعريف بالبحرين» وعقد في دبي بحضور قادة القطاع الموجودين في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين يمثلون قطاع النقل والملاحة البحرية والخدمات اللوجستية، وتمت خلاله مناقشة المواضيع المهمة للقطاعات البحري والموانئ وبخاصة فرص نمو القطاع في البحرين.

## مركز الفعاليات البحرية

### مهرجان البحرين البحري

من الفعاليات الهامة في قائمة عمل المؤسسة العامة للموانئ البحرية بدء الاحتفال الأول بمهرجان البحرين البحري

قام كبار المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة العامة للموانئ البحرية خلال السنة بعدد من الرحلات التسويقية والترويجية للخدمات اللوجستية والقدرات البحرية للمملكة واستكشاف إمكانات زيادة الفرص التجارية واحتمالات التعاون المختلفة.

وقام وفد عالي المستوى بزيارة اليابان وعقد اجتماعات مع الوزارات اليابانية المعنية ومع كبريات الشركات اليابانية العاملة في مجال الخدمات اللوجستية.

وزار وفد آخر المملكة الأردنية الهاشمية تلبية لدعوة من السلطة البحرية الأردنية، وتم التركيز خلال الزيارة على تدعيم أسس التعاون المشترك بين السلطة الأردنية والمؤسسة العامة للموانئ البحرية. وجرى خلال الزيارة توقيع مذكرة تفاهم بين السلطة والمؤسسة العامة للموانئ البحرية للاعتراف المتبادل بشهادات البحارة التي تصدرها أي من الجهتين عملاً بالاتفاقيات الدولية حول مستويات التدريب والمراقبة.

وكانت زيارة وفد المؤسسة العامة للموانئ البحرية إلى ألمانيا هامة وناجحة للغاية فقد اختتمت بتوقيع اتفاقية هامة للخدمات اللوجستية مع مدينة نوريمبيرغ لرفع مستوى التعاون المشترك وتحسين العلاقات الثنائية.

ومن الفعاليات الناجحة كذلك الحفل التعريفي الذي أقيم في المملكة



لأداء الأعمال وتتسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية لمتابعتها في جوانب العمل الأخرى.

### الفعاليات الأخرى

عملت المؤسسة العامة للموانئ البحرية بنشاط لجذب الاهتمام العالمي بإمكانات البحرين في مجالات العمل البحري والخدمات اللوجستية من خلال العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض في قطاع الملاحة البحرية ورعاية مناسبات الهامة في هذا المجال .

وشملت المناسبات التي قامت المؤسسة العامة للموانئ البحرية برعايتها، جوائز "Lloyd's List" و"Seatrade" العالمية والإقليمية المتميزة والتي حصل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية خلالها على جائزة "شخصية العام" التي تقدمها "Seatrade" وذلك في حفل خاص لجوائز "Seatrade" للشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والذي تم تنظيمه في إمارة دبي بحولته الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٠ وذلك تقديراً لجهوده المتميزة والاستثنائية من أجل تحسين وتطوير البنية التحتية البحرية المستدامة. ومن الجدير بالذكر بأن المؤسسة العامة للموانئ البحرية قد تم اختيارها كمرشح للجوائز التالية: جائزة «هيئة/مشغل موانئ» و«البحار والبيئة النظيفة» و«الشحن البحري والنقل والخدمات اللوجستية» وذلك في حفل جوائز "Lloyd's List" الإقليمية كما رشحت المؤسسة لجائزة «هيئة الموانئ» في حفل جوائز "Seatrade" الإقليمية مما يمثل الجهود التي بذلتها المؤسسة العامة للموانئ البحرية لتعزيز السمعة المتنامية للبحرين باعتبار دورها الهام في مجالي الأعمال البحرية والشحن البحري.

وشملت التطورات الهامة كذلك التوقيع في شهر سبتمبر على اتفاقية لاستضافة مؤتمر ومعرض "ترانز

وهو مبادرة جديدة خصصت للاحتفال باليوم البحري العالمي تحت شعار "سنة البحار" خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠.

وتكوّن الاحتفال من أربع فعاليات أساسية. فقد بدأ بجولة في المعاهد التعليمية العليا في البحرين وكان الموضوع هو "الوظائف البحرية" تكملة لحملة المنظمة البحرية الدولية المستمرة بعنوان "توجه إلى البحر" والمخصصة لتشجيع الشباب على ارتياد العمل البحري. وخلال الجولة، قدم مندوبون من المؤسسة العامة للموانئ البحرية وشركة أي بي إم تيرمينالز البحرين و الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن "اسري" وتمكين عروضاً موجهة لإلقاء الضوء على الفرص الوظيفية في المجال البحري. وأعقب ذلك احتفال توزيع "جوائز البحارة" الذي تم من خلاله تكريم ما يزيد على ٥٠ بحاراً عاملاً ومتقاعداً ممن خدموا لمدد طويلة في البحرين وقدمت لهم جوائز اعترافاً بإسهامهم في هذا المجال وذلك في حفل استقبال خاص حضره حوالي ٣٠٠ ضيف من القطاعين العام والخاص. واستهدفت الفعالية الثالثة الجمهور العام إذ كانت عبارة عن معرض صور بعنوان "البحار" تم تنظيمه بالتعاون مع شركة التصوير المحلية "خليفة شاهين ديجيتال فوتو". وكانت الفعالية النهائية للاحتفال هي يوم رعاية البحارة الذي نظّمته شركة أي بي إم تيرمينالز البحرين وأقيم في ميناء خليفة بن سلمان وأجري خلاله فحص طبي مجاني للبحارة الذين توقفت سفنهم في الميناء وأقيمت حملة تبرع بالدم لموظفي شركة أي بي إم تيرمينالز البحرين والمؤسسة العامة للموانئ البحرية.

ومن الجدير بالذكر أن نموذج تمويل المهرجان تطلب مساندة ورعاية المؤسسات ذوي العلاقة في قطاع النقل والملاحة البحرية وذلك لتعزيز روح الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي طريقة

## التدريب والتعليم البحري

### أكاديمية متخصصة

يهدف تأسيس معهد تدريب والتعليم معترف به دولياً على الأعمال البحرية والخدمات اللوجستية إلى تحقيق تطلعات البحرين لأن تصبح مركزاً بحرياً مكملاً لطموحاتها في المنافسة عالمياً. ولا زالت المفاوضات مستمرة مع مؤسستين تعليميتين رائدتين لإنشاء مثل هذا المعهد في البحرين.

### التدريب وتطوير المهارات

خلال هذه الفترة، بذلت المؤسسة العامة للموانئ البحرية جهوداً إضافية للتدريب وتطوير المهارات بابتعاث اثنين من المسؤولين التنفيذيين البحرينيين العاملين في مجال الملاحة البحرية لنيل درجة الماجستير في إدارة السلامة البحرية والقانون البحري في الجامعة البحرية العالمية في السويد.

### الدورات الدراسية وورش العمل

عقدت المؤسسة العامة للموانئ البحرية عدداً من الدورات الدراسية وورش العمل المحلية والإقليمية خلال العام ٢٠١٠، ومن أهمها:

- دورة دراسية حول القانون البحري عقدت بالاشتراك مع مكتب حسن رضي ومشاركوه للمحامة

ميدل إيست الثامن" في العام ٢٠١٢ في البحرين واستمرار البحرين في استضافته كل ثلاث سنوات بعد ذلك. وستكون المؤسسة العامة للموانئ البحرية الراعي الأساسي لهذا المؤتمر والذي سيشارك فيه متحدثون كبار عن المسائل التي تؤثر على تطور الشحن البحري ولوجستيات النقل في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بالإضافة إلى دراسة التطورات الجديدة في مجال الشحن البحري والخدمات اللوجستية.

### شهادات التقدير والجوائز

حازت منطقة البحرين اللوجستية على اعتراف متميز عندما صنفتها مجلة "fDi" في المركز التاسع من بين "أفضل ٢٥ منطقة حرة للمستقبل في عام ٢٠١١/٢٠١٠" وذلك ضمن ترتيبها للمناطق الاقتصادية في العالم، والمرتبة العاشرة في "أفضل استراتيجية ترويجية لاستقطاب الاستثمار" وتضمنت معايير التصنيف الإمكانيات الاقتصادية وكفاءة التكلفة والحوافز والمرافق والنقل واستراتيجية الترويج لاستقطاب الاستثمار الخارجي. وأدرجت ست وستون منطقة وجرى تقييمها بواسطة لجنة محكمين وخبراء مستقلين.



وحضرها خمسون محامياً بحرينياً وغطت موضوعات منها تسجيل السفن والرهن والإلغاء والتدوين وطرق تسوية المنازعات المختلفة المتعلقة بالسفن والتأمين والشحن وأطقم السفن.

- ورشة عمل تدريبية إقليمية مدتها يومان لتدريب المهنيين البحرينيين من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على نظام تتبع السفن والكشف عن هويتها عن بعد الذي تم تطبيقه حديثاً.

- دورة تدريبية إقليمية مدتها ٥ أيام صممت لتشجيع التنفيذ المستمر والفعال لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية بموجب نظام التدقيق الاختياري للدولة العضو في المنظمة البحرية الدولية وحضرها مشاركون من الدول الخليجية وقبرص ومصر والأردن ولبنان وليبيا والسودان وسوريا وتركيا واليمن.

وللدورات الدراسية وورش العمل من هذا النوع أثر هام في المساعدة في ترويج البحرين كمركز بحري رائد وهو ما سيوجد تأثيرات إيجابية على موانئ المملكة والخدمات اللوجستية وأعمال المسافنة فيها.

### تحسين فرص الاستفادة من الأصول

تسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية باعتبارها الجهة المسؤولة عن بعض الأصول الاستراتيجية في المملكة مثل ميناء خليفة بن سلمان وميناء سلمان ومنطقة البحرين اللوجستية، إلى زيادة مستوى الاستفادة من هذه المرافق واستخدامها لجذب الاستثمارات وتحقيق الدخل من خلال تنويع مصادر الإيراد دون الإخلال بمتطلبات السلامة والأمن. وفيما يلي نناقش بعض الإنجازات التي تحققت في العام ٢٠١٠م.

### تحسينات البنية التحتية

تضمنت نتائج العمل في ميناء خليفة بن سلمان إكمال المرحلة الأولى من العمل الهادف إلى زيادة عمق القناة المؤدية إلى ميناء خليفة بن سلمان إلى ١٣,٦ متر غاطس (والتي ستزداد إلى ١٥ متراً في مرحلة التعميق التالية) وتحسين مستوى الأمن في الميناء من خلال استخدام تلفزيون الدائرة المغلقة وكاميرات الرؤية الليلية التي تركيب في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء المنطقة.

واكتملت خلال السنة مستندات الدعوة لتقديم العطاءات لبناء منطقة خدمات حديثة على موقع مساحته ٤٢٠٠٠ متر مربع



مساندة وبمهام الترخيص مما يتطلب التميز في خدمة العملاء المدعومة حسبما هو مناسب بخدمات مساندة ذات كفاءة وفاعلية في مجالات المحاسبة وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة، وحيثما كان مناسباً إسناد بعض المهام الأخرى إلى شركات متخصصة وهو ما يمكن المؤسسة العامة للموانئ البحرية من التركيز على أعمالها وكفاءتها الأساسية.

### اعتماد الأيزو

منذ تأسيسها، لم تتوان المؤسسة العامة للموانئ البحرية بالسعي إلى الارتقاء في مجال الجودة الذي انعكس على ارتفاع الكفاءة وتحسن الربحية لشركائها التجاريين والمستفيدين من خدماتها وأصحاب الشأن الآخرين. وقد خطا هذا المسعى تجاه التحسين المستمر خطوة هامة إلى الأمام مع تطوير وتنفيذ نظام إدارة الجودة بما يتوافق مع متطلبات الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ وهو المعيار المعتمد دولياً لجودة الأعمال والإدارة. وكانت عملية اعتماد الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ قد بدأت خلال الربع الأول من العام ٢٠١٠م بتدريب فريق تدقيق داخلي يتكون من ستة أعضاء واعتماده لإجراء تدقيق شامل للأنظمة الداخلية باعتبار ذلك متطلباً أساسياً مسبقاً لعملية الاعتماد. وحددت مطابقة نظام إدارة الجودة في المؤسسة العامة للموانئ البحرية بإعداد مجموعة مؤشرات مرجعية ومعايير لجميع الأقسام ومستندات التأييد المناسبة. وبعد ذلك، اعتمد تنظيم المؤسسة العامة للموانئ البحرية بواسطة شركة "دت نورسك فيريetas"، وهي شركة استشارية عالمية في مجال إدارة المخاطر وشركة تدقيق مسجلة لشهادة الأيزو، وذلك بعد التدقيق الشامل الذي قامت به لنظام إدارة الجودة في المؤسسة. وستجرى أعمال تدقيق مماثلة كل سنة للتأكد من تحديث المعايير في جميع الإدارات.

### خدمات المساندة

استمر العمل في مشروع تنفيذ بوابة إلكترونية لتسجيل السفن تتضمن اتصال مباشر لتقديم الطلبات وحساب الرسوم والتسديد والإشعار الأوتوماتيكي وإصدار الشهادات.

وكخطوة إضافية للتشغيل الآلي الكامل بما يتضمن العمليات التجارية في المؤسسة العامة للموانئ البحرية، تم تحديث النظام المالي البحري (Navision) من النسخة ٥ إلى النسخة ٢٠٠٩ الذي يتضمن مزايا وإمكانات أكثر تطوراً مثل التسديد الإلكتروني وإدارة التعرف والاتصال. وأضيفت إجراءات لتطبيق مراقبة مالية أفضل، خاصة فيما يتعلق بتجهيز فواتير الإيجار ورسوم الميناء والمناولة والنظافة وشهادات المغادرة. وإضافة إلى أن هذه

يحتوي على موقف سيارات متعدد الطوابق يسع ٤٠٠٠ سيارة ومرافق مستودعات ومبنى مكاتب ومحطة وقود.

وفي الاحتفال باليوم البحري العالمي الذي أقيم في البحرين خلال شهر سبتمبر، أعلنت المؤسسة العامة للموانئ البحرية عن نيتها بإنشاء مبنى مخصص للبحارة في الميناء لتوفير أماكن الراحة والاستراحة، بالإضافة إلى مقر دائم لجمعية الملاحين العالمية البحرينية.

### دور جديد لميناء سلمان

ظل ميناء سلمان لما يقارب الخمسين عاماً ميناء المملكة الأساسي واشتهر كأحد المراسي الأساسية في شمال الخليج. وبالتأكيد لم يكن تأسيس ميناء خليفة بن سلمان نهاية هذا الميناء والذي يعتبر أحد الأصول ذات القيمة المستمرة وذلك لموقعة الذي يسهل الوصول إلى المسارات البحرية في الخليج. ويخضع ميناء سلمان لسلطة المؤسسة العامة للموانئ البحرية التي تتصور دوراً تشغيلياً فاعلاً لميناء سلمان في خدمة القطاع البحري للمملكة. وتدرس المؤسسة العامة للموانئ البحرية حالياً الخيارات المختلفة لتحقيق أفضل استخدام مستقبلي للمرفق ومنها إعادة تأهيل ميناء سلمان لاستخدامه كمحطة متخصصة لمناولة مواد البناء التي تستورد بكميات كبيرة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية في البحرين.

### تطوير منطقة البحرين اللوجستية

واستمراراً لتوقيع عدد من اتفاقيات الإيجار مع شركات محلية وعالمية رائدة في هذا المجال، استمرت منطقة البحرين اللوجستية بتوقيع عدد آخر من اتفاقيات الإيجار مع بعض المستثمرين الراغبين بالاستثمار الذين استوفوا المعايير والمتطلبات الخاصة التي تؤهلهم لإبرام مثل هذه الاتفاقيات. وتم صياغة هذه الاتفاقيات بطريقة تضمن توافرها لشركات مختارة تعمل في مجالات توفير فرص عمل جيدة وتدريب وجذب استثمارات كبيرة للمملكة.

وبعد أن تم اكتمال البنية التحتية بنجاح، سيشهد العام ٢٠١١ المرحلة الثانية من مراحل تطوير البنية التحتية التي تتضمن إنشاء المرافق الجاهزة والقيام بعملية تسجيل الجهات الراغبة على مستوى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

### التميز في الأعمال وتقديم الخدمة

باعتبارها الجهة الرقابية، تقوم المؤسسة العامة للموانئ البحرية بتوفير خدمات

التحسينات في كفاءة العمليات تزيد راحة العملاء، فهي تفيد في تحسين حركة النقد في المؤسسة العامة للموانئ البحرية من خلال توفير مراقبة أفضل للإيرادات المستلمة.

وشملت المبادرات الأخرى توقيع اتفاقيات أثمان مع عدد من وكلاء الشحن البحري، وهي اتفاقيات مدعمة بضمانات مصرفية.

وتم التنفيذ الجزئي لنظام الموارد البشرية المسمى (RYTE HRMS and Self Service) اعتماداً على دليل شئون الموظفين. وإضافة إلى ذلك، فقد أصبح نظام إدارة الموارد البشرية متكاملًا مع تطبيقات سجلات الدوام من حيث الحضور والانصراف إلى جانب نظام Navision.

وارتفع عدد الموظفين في المؤسسة العامة للموانئ البحرية من ٧٦ موظفًا إلى ٨٢ موظفًا بنهاية العام ٢٠١٠م، يشكل البحرينيون منهم نسبة ٩٤٪. وتمت مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي وأوصاف العمل لجميع الموظفين خلال السنة لدعم ثقافة الأداء والاستعداد لتطبيق الخطة الاستراتيجية.

#### الخطة الاستراتيجية ٢٠١١ - ٢٠١٦م

صدرت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١م - ٢٠١٦م في العام ٢٠١٠م وهي تمثل مبادرة أساسية ذات أهمية كبيرة تحدد خارطة الطريق لما تسعى المؤسسة العامة للموانئ البحرية لتحقيقه في المستقبل من خلال مجموعة ستة أهداف استراتيجية. ومن النتائج الهامة لهذه الخطة إيجاد إحساس واضح بالغرض والاتجاه بشكل يؤدي إلى تحقيق مؤشرات الأداء الأساسية والأطر الزمنية ومراقبة سير العمل ومعرفة آراء جميع الوحدات في المؤسسة العامة للموانئ البحرية.



# أداء ميناء خليفة بن سلمان

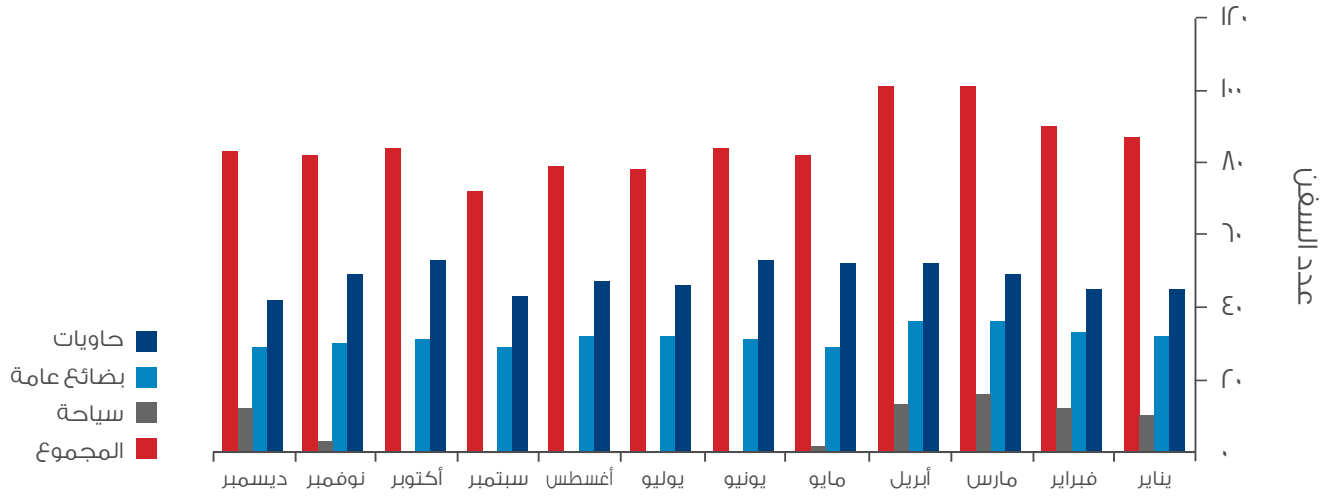
مستمررون في المسار الصحيح

قطع ميناء خليفة بن سلمان منذ بدء أعماله بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٩ أشواطاً هامة تجاه تحقيق هدف المؤسسة العامة للموانئ البحرية حسب الخطة لتثبيت وضعه كمركز متميز للمسافنة لشمال الخليج. وتحققت تحسينات هامة في النشاط التجاري والإنتاجية منذ بدء تشغيل الميناء مدفوعاً بنشاط ترويجي موجّه وتبسيط العمليات حسبما يظهر في الإحصاءات التالية. وتتضمن إحصاءات ٢٠٠٩ الأعمال في ميناء سلمان خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر مارس ٢٠٠٩ قبل تحويلها إلى ميناء خليفة بن سلمان.

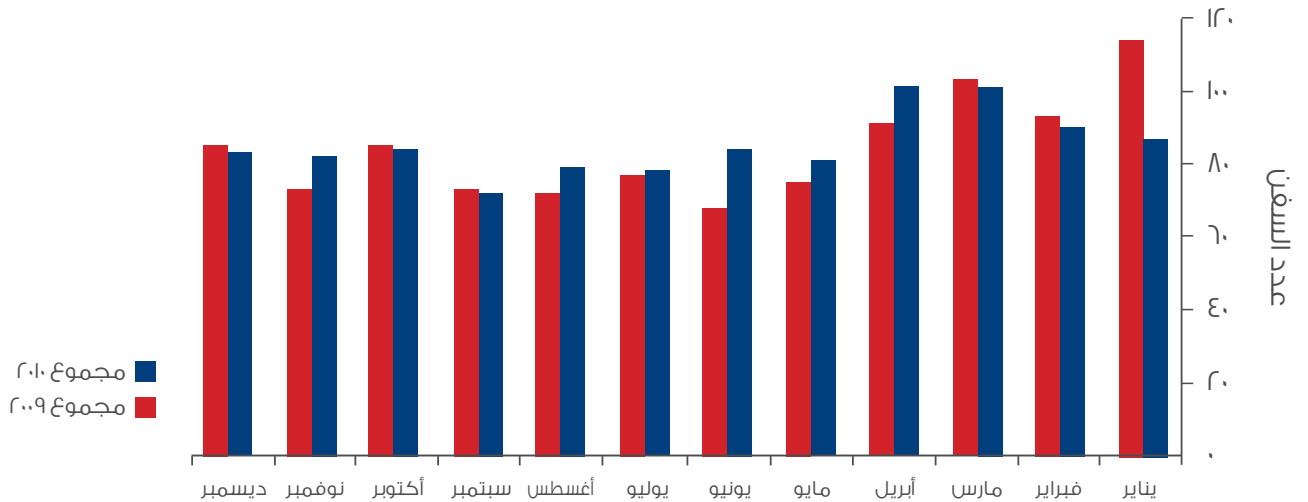
## مؤشرات النشاط التجاري

عدد السفن

زاد الإجمالي السنوي لعدد السفن الراسية في ميناء خليفة بن سلمان من ١٠٠٩ سفينة في العام ٢٠٠٩ إلى ١٠٢٣ سفينة في العام ٢٠١٠. ومن حيث نوعية السفن، رست ٥٧٦ سفينة حاويات و ٣٨٠ سفينة شحن عام، و ٦٧ سفينة سياحية في عام ٢٠١٠ - وهذه الأخيرة موسمية بطبيعتها.



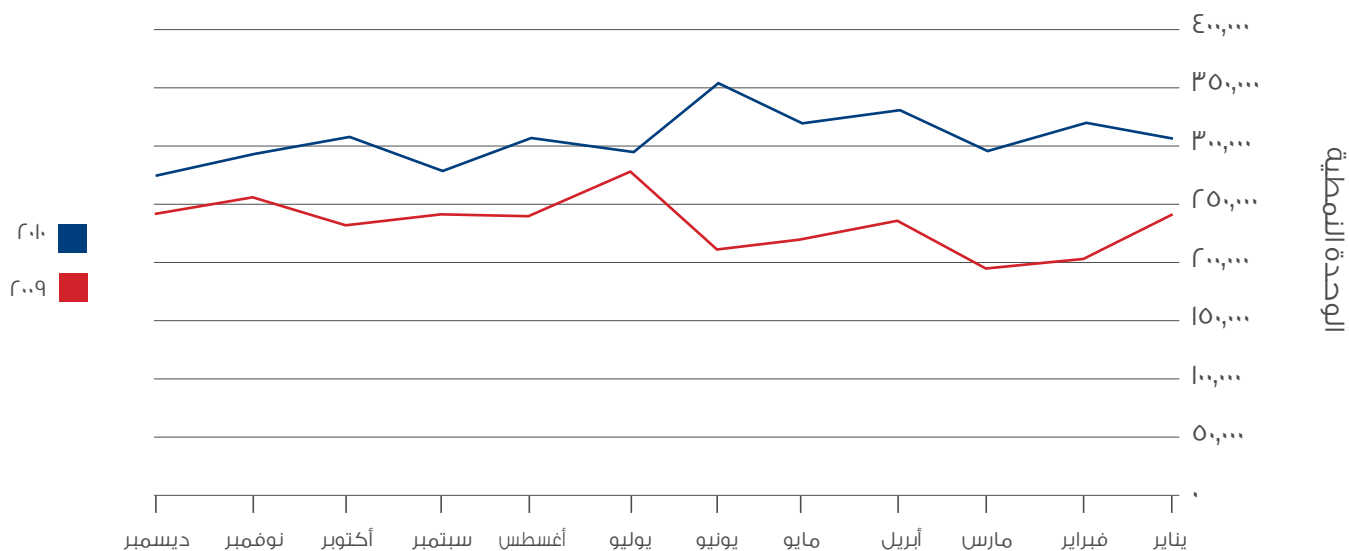
العدد الإجمالي لسفن الحاويات والبضائع العامة والسياحة التي رست بميناء خليفة بن سلمان خلال ٢٠١٠.



العدد الإجمالي لسفن التي رست بميناء خليفة بن سلمان خلال عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

## الإنتاجية الإجمالية للحاويات

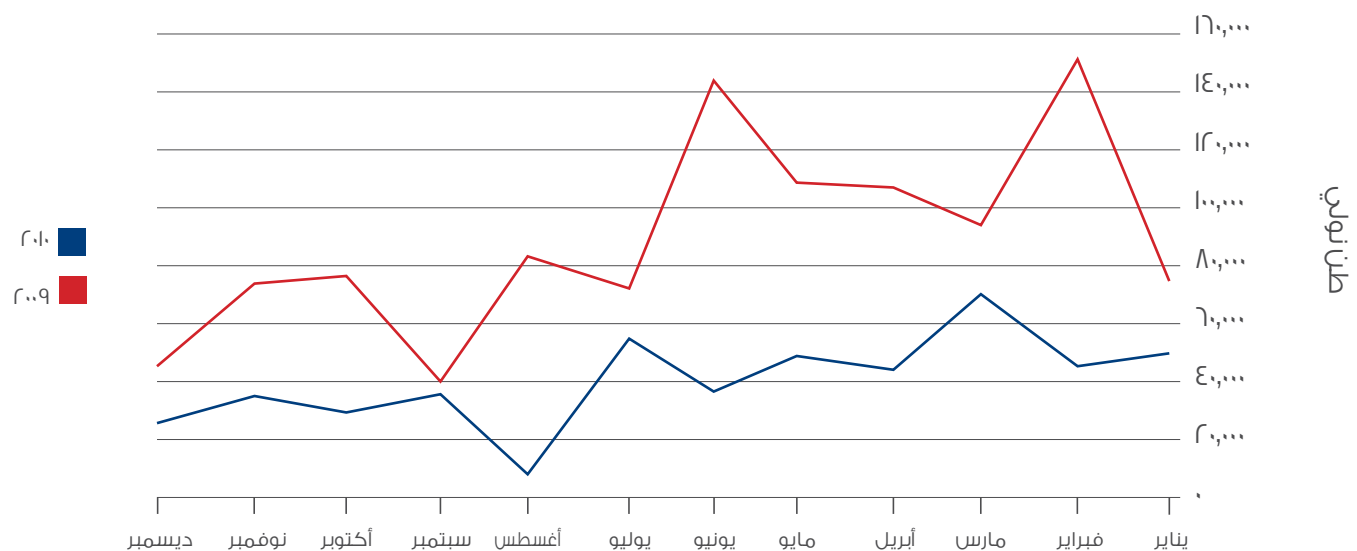
زادت الإنتاجية الإجمالية للحاويات بنسبة ٣١٪ من ٢٨٠,٠٦٠ حاوية نمطية في العام ٢٠٠٩ إلى ٣٦٧,٥٨٩ حاوية نمطية في العام ٢٠١٠.



الإنتاجية الإجمالية للحاويات بالوحدة النمطية (٢٠ قدم) التي تم مناوولتها بميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

## الإنتاجية الإجمالية للبضائع العامة

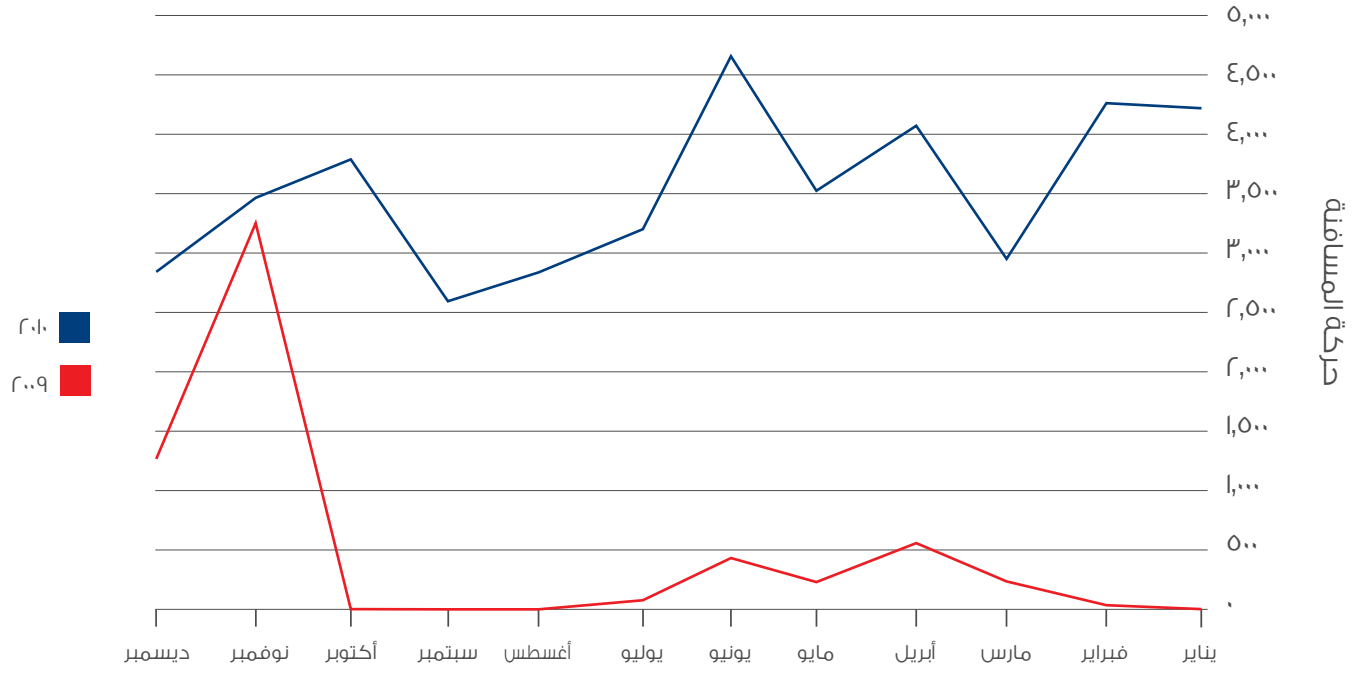
بلغت الإنتاجية الإجمالية للبضائع العامة ٤٧٨,٩٥٦ طن نولي في العام ٢٠١٠ بانخفاض نسبته ٥٥٪ عن إنتاج العام السابق. ولكن ينبغي الملاحظة بأن العام ٢٠٠٩ شهد ارتفاعات كبيرة خلال شهري فبراير ويونيو بلغ مجموعها نحو ٢٩٥,٢٦٧ طن نولي أو ٢٨٪ من الحجم الكلي للعام.



الإنتاجية الإجمالية للبضائع العامة بالطن النولي التي تم مناوولتها بميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

## المسافنة

زاد حجم المسافنة الذي تم التعامل معه خلال السنة زيادة بنسبة ٥٩٦% من ٦١٠ حركة في العام ٢٠٠٩ إلى ٤٢,٤٣٢ حركة في العام ٢٠١٠ وهذا يتناسب مع أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية للمؤسسة العامة للموانئ البحرية لتجهيز ميناء خليفة بن سلمان للاستفادة بشكل مناسب من موقع البحرين الاستراتيجي في الخليج.

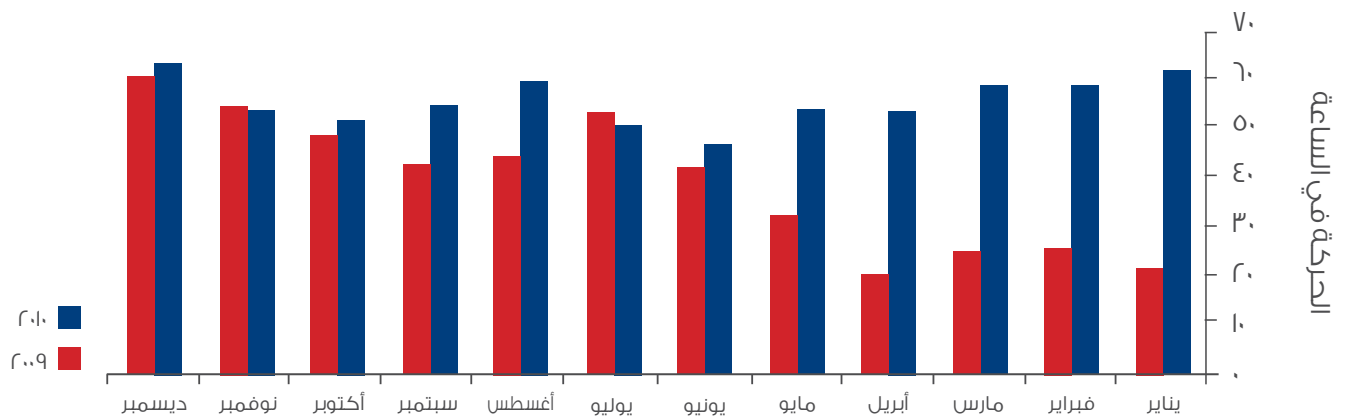


العدد الإجمالي لحركة المسافنة بميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

## مؤشرات الكفاءة

### إنتاجية الرصيف

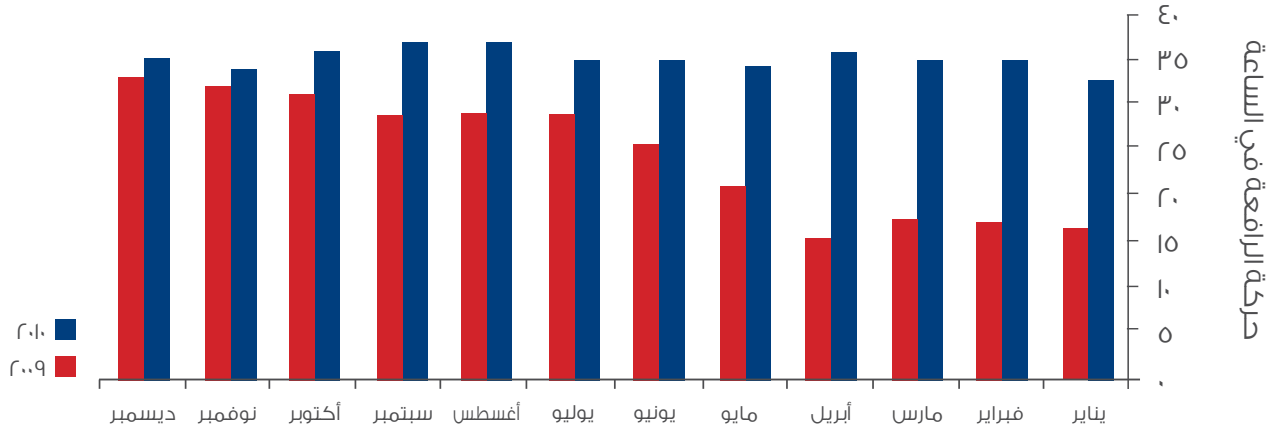
زادت إنتاجية الرصيف بنسبة ٤١% عن السنة السابقة بمتوسط ٥٥,٩ حركة في الساعة في العام ٢٠١٠ مقارنة بعدد ٣٩,٥ حركة في الساعة في العام ٢٠٠٩.



إنتاجية رصيف محطة الحاويات (حركة في الساعة) بميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

## إجمالي إنتاجية الرافعات

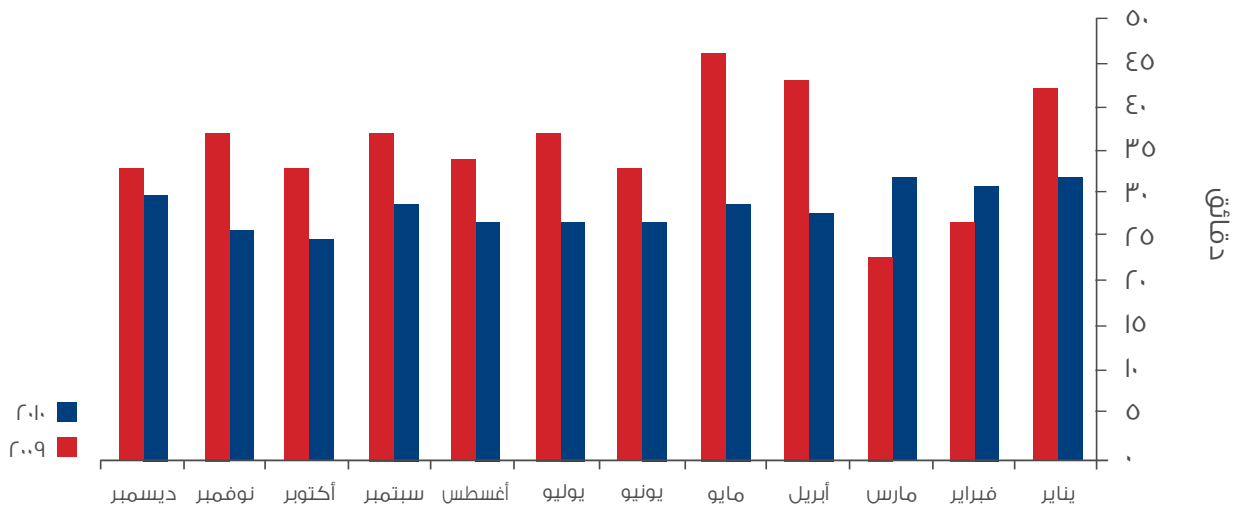
كانت الإنتاجية الإجمالية للرافعات متماثلة تقريباً خلال السنة بمتوسط ٣٥,٢ حركة للرافعة في الساعة وهو ما مثل تحسناً بنسبة ٤٢٪ عن العام ٢٠٠٩م التي كانت ٢٤,٩ حركة للرافعات في الساعة.



الإنتاجية الإجمالية للرافعات القنطرية (حركة الرافعة في الساعة) بمحطة حاويات ميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م.

## زمن استلام البضاعة

يستخدم زمن استلام البضاعة لقياس زمن إنتاجية الشاحنات من بوابة مدخل محطة الحاويات إلى بوابة المخرج، وقد ظل في مستويات منخفضة للغاية ومستقرة بمتوسط ٢٨,٢ دقيقة طوال السنة في عام ٢٠١٠م. ويمثل هذا تحسناً بنسبة ٢٠٪ عن متوسط ٣٥,٤ دقيقة الذي تحقق العام ٢٠٠٩م ولكنه أفضل من المستوى العالمي البالغ ٣٠ دقيقة وهو مؤشر على زيادة مستوى الكفاءة لدى شركة أي بي إم تيرمينالز البحرين - الشركة التي تتولى تشغيل الميناء.



زمن استلام البضاعة قياساً بعدد الدقائق التي تستغرق من مدخل محطة الحاويات إلى مخرجها في ميناء خليفة بن سلمان في عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م.

# البيانات المالية



# تقرير رئيس مجلس الإدارة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

يسعدني أن أعرض عليكم البيانات المالية المدققة للمؤسسة العامة للموانئ البحرية ("المؤسسة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

لقد حققت المؤسسة زيادة مضطردة في الإيرادات بالرغم من استمرار مرحلة الركود الاقتصادي التي يشهدها القطاع الإنشائي وأنشطة البناء في مملكة البحرين مع وجود بعض التحسن الذي شهده الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية شاملة لقطاعات الموانئ والشحن وذلك منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٠.

ويسرني أن أكشف النقاب عن مجموعة من البيانات المدققة للتقرير السنوي المرفق:

١ بلغ مجموع إيرادات المؤسسة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ما قيمته ١٠,١٣٣,٨٠٧ دينار بحريني (٢٠٠٩: ١٠,٤٧٦,٩١٥ دينار بحريني - تشمل ٩٢٣,٦٥٠ دينار بحريني رسوم عقد الامتياز لمدة ٢٥ سنة لميناء خليفة بن سلمان المدفوعة لمرة واحدة والمستلمة عام ٢٠٠٩). وباستثناء الرسوم المذكورة سابقا لعقد الامتياز والمستلمة في عام ٢٠٠٩، فإن مجموع إيرادات عام ٢٠١٠ قد شهد زيادة بنسبة قدرها ٦٪ عن السنة الماضية.

٢ بلغ مجموع مصروفات المؤسسة خلال السنة المنتهية ما قيمته ٣,٨٠٥,٦٥١ دينار بحريني (٢٠٠٩: ٣,٥٢٣,٧٧٦ دينار بحريني) أي بزيادة بنسبة قدرها ٨٪ عن السنة الماضية.

٣ بلغ صافي فائض المؤسسة لهذه السنة ما قيمته ٦,٣٢٨,١٥٦ دينار بحريني (٢٠٠٩: ٦,٩٥٣,١٣٩ دينار بحريني)، أي بانخفاض وقدره نسبة ٩٪ عن السنة السابقة.

٤ بلغ الفائض النقدي (صافي الفائض بعد خصم استهلاك الأصول والمصروفات الرأسمالية) والذي سيتم تحويله لوزارة المالية وفقاً للمادة (١١) من المرسوم الملكي رقم (٦١) ما قيمته ٦,٢١٨,١٨٨ دينار بحريني (٢٠٠٩: ٦,٦٠٧,٧٣٨ دينار بحريني) أي بانخفاض قدره نسبة ٦٪ من السنة الماضية.

إن الرؤية المستقبلية للمؤسسة، والتي بدء العمل بتنفيذها منذ الانتهاء من وضع خطة عمل منظمة وطموحة للمؤسسة واتخاذ مبادرات معينة وفق أولويات محددة تسعى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، تعتبر إيجابية جداً وتأمل المؤسسة في تحقيق نتائج أفضل بكثير في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

ويسرني بهذه المناسبة أن أرفع خالص شكري وتقديري إلى معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية للدعم المتواصل والتوجيه الدائم الذي نحظى به من لدن معاليه في المؤسسة، والشكر موصول أيضاً إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة وللهيئة الإدارية وكافة موظفي ومنتسبي المؤسسة للجهود المخلصة والعمل الدؤوب والمتواصل الذي بذلوه جميعاً لجعل عام ٢٠١٠ كعام آخر ناجح على الرغم من الظروف الصعبة التي لا زال يمر بها السوق.

إن المؤسسة العامة للموانئ البحرية تتطلع بتفاؤل تام إلى مستقبل واعد أخذة على عاتقها استمرار البناء والتطوير لجعل قطاع الموانئ والملاحة البحرية ومنطقة الخدمات اللوجستية المساندة له بالمملكة كأحد القطاعات الرئيسية في المملكة التي تقدم خدمات متميزة ذات مستويات عالمية وبأسعار تنافسية لجميع عملائها والمتعاملين معها وسوف تلعب المؤسسة دوراً أساسياً في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة  
رئيس مجلس الإدارة

٢٤ أبريل ٢٠١١



# تقرير مدقق الحسابات

إلى السادة أعضاء إدارة المؤسسة العامة للموانئ البحرية

للحصول على درجة مقبولة من القناعة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

وتتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات تدقيق معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية، وتعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وحين القيام بتقييم مثل تلك المخاطر يكون على عاتقنا الأخذ بعين الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المناسبة لتمكين المؤسسة من إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة لأجل تصميم إجراءات التدقيق الملائمة في مثل تلك الظروف، وليس بغرض إبداء الرأي المهني حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة. كما تتضمن أعمال التدقيق القيام بتقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها توفر لنا أساساً مقبولاً لتمكيننا من إبداء رأينا.

## الرأي

برأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

## تقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العامة للموانئ البحرية («المؤسسة») والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في المال المتراكم، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية، متمثلة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة وإيضاحات أخرى.

## مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد البيانات المالية للمؤسسة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون من مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة. وتتضمن هذه المسؤولية التخطيط والتنفيذ والاحتفاظ بنظم للرقابة الداخلية تكون مناسبة لإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وإعداد التقديرات المحاسبية المناسبة والمعقولة في مثل تلك الظروف.

## مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بتنفيذها. لقد تمت أعمال فحصنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة، وأن نقوم بتخطيط وإنجاز أعمال التدقيق

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وطبقاً لمتطلبات القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إصدار قانون المؤسسة العامة للموانئ البحرية، نفيد:

(١) بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص؛

(٢) أن المؤسسة قد احتفظت بسجلات محاسبية منتظمة، وأن هذه البيانات المالية متفقة معها؛ و

(٣) أن المعلومات المالية المبيّنة بتقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع الدفاتر المحاسبية للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المؤسسة قد خالفت أي من الأحكام ذات العلاقة من القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إصدار قانون المؤسسة العامة للموانئ البحرية من شأنه أن يؤثر على أنشطة المؤسسة أو على مركزها المالي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

محمد ديب أو

المنامة - مملكة البحرين  
٢٤ أبريل ٢٠١١م

بيان المركز المالي  
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	إيضاحات
<b>الموجودات</b>		
<b>الموجودات غير المتداولة</b>		
٣٤٥,٤٠١	٤٥٥,٣٦٩	٦
الألات والمعدات		
<b>الموجودات المتداولة</b>		
١,٩٧٧,٠٦٧	٢,٥٦٩,٥٦٢	٧
٥,٥٩٠,٨٦٧	٤,٣٧٩,٦٨٣	٨
٧,٥٦٧,٩٣٤	٦,٩٤٩,٢٤٥	
<b>مجموع الموجودات</b>		
٧,٩١٣,٣٣٥	٧,٤٠٤,٦١٤	
<b>المال المتراكم والمطلوبات</b>		
<b>الفاوض المتراكم</b>		
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٦٧٣,٥٥٧	١٨
<b>المطلوبات المتداولة</b>		
٧١٠,٣٧٢	٥٥٢,٥٥٧	١٠
٢٤٩,٨٢٤	١٧٨,٥٠٠	١١
٩٦,١٩٦	٧٣١,٠٥٧	
٧,٩١٣,٣٣٥	٧,٤٠٤,٦١٤	
٩٦,١٩٦	٧٣١,٠٥٧	
<b>مجموع المال المتراكم والمطلوبات</b>		
٧,٩١٣,٣٣٥	٧,٤٠٤,٦١٤	

إن هذه البيانات المالية والمبينة على الصفحات من ٣٨ إلى ٥٣ تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١١م وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:



حسان علي الماجد  
المدير العام



دعيج بن سلمان بن دعيج آل خليفة  
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبيّنة بالدينار البحريني)

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات	
<b>الإيرادات</b>			
٣,٤١٨,٨٥٩	٣,٦٨٢,٩٧٠	١٢	إيرادات حق الانتفاع
٤,٢٨٣,٣٧٨	٣,٧٩٠,٩٤٠	١٣	إيرادات من رسوم العمليات
١,١٦٩,١٦٣	٢,٠٧٧,٠٢٤		إيرادات من رسوم الإيجارات
٩٢٣,٦٥٠	-	١٤	رسوم عقد الامتياز
٤٨٦,٨٣١	٤٤٩,١٥٥		إيرادات من رسوم ناقلات النفط
٥٣,٥٧٥	٤٨,٠٧٢		إيرادات من رسوم الخدمات البحرية
١٠٧,٩٠١	٨٤,٥١٤		إيراد فوائد بنكية
٣٣,٥٥٨	١,١٣٢		إيرادات أخرى
١٠,٤٧٦,٩١٥	١٠,١٣٣,٨٠٧		
<b>المصروفات</b>			
(١,٥٨٨,٤٣٠)	(١,٩٥٦,٨٤٠)		تكلفة الموظفين
(١,٠٦٥,٨٧٠)	(١,٢١٧,١١٩)	١٥	مصروفات عمومية وإدارية
(٥٧٧,٣٣٥)	(٣٣٨,٧٦٠)		رسوم استشارية
(١٥٨,٩٣٠)	(١٥١,٢٨٤)	١٦	رسوم خدمة الرسائل الملاصقة للسفن
(٩٨,٣٦١)	(١٠٧,٨٤٨)	٦	استهلاك الأصول
(٣٤,٨٥٠)	(٣٣,٨٠٠)	١٧	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(٣,٥٢٣,٧٧٦)	(٣,٨٠٥,٦٥١)		
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٣٢٨,١٥٦	١٨	<b>صافي فائض السنة</b>

بيان التغيرات في المال المتراكم  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبيّنة بالدينار البصري)

الفائض المتراكم	إيضاحات	
٤,٩٦٧,٢٦٤		في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٦,٩٥٣,١٣٩		صافي فائض السنة
(٤,٩٦٧,٢٦٤)	١٨	الأموال المحولة إلى وزارة المالية
٦,٩٥٣,١٣٩		في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٦,٣٢٨,١٥٦		صافي فائض السنة
(٦,٦٠٧,٧٣٨)	١٨	الأموال المحولة إلى وزارة المالية
<b>٦,٦٧٣,٥٥٧</b>		<b>في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠</b>

بيان التدفقات النقدية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات
<b>الأنشطة التشغيلية</b>		
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٣٢٨,١٥٦	صافي فائض السنة التسويات:
٩٨,٣٦١	١٠٧,٨٤٨	استهلاك الأصول
(١٠٧,٩٠١)	(٨٤,٥١٤)	إيراد فوائد بنكية
(٢٢٦,٦٤٤)	(٥٩٢,٤٩٥)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات:
٣٨٦,٦٦٨	(١٥٧,٨١٥)	ذمم تجارية مدينة وأخرى
١٣٣,٢٦٨	(٧١,٣٢٤)	مبالغ مستحقة وذمم دائنة أخرى
		إيرادات مؤجلة
٧,٢٣٦,٨٩١	٥,٥٢٩,٨٥٦	<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة العمليات</b>
<b>الأنشطة الاستثمارية</b>		
(٢١٥,٠٨٢)	(٢١٧,٨١٦)	شراء آلات ومعدات
١٠٧,٩٠١	٨٤,٥١٤	إيرادات فوائد بنكية مستلمة
(١٠٧,١٨١)	(١٣٣,٣٠٢)	<b>صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية</b>
<b>الأنشطة التمويلية</b>		
(٤,٩٦٧,٢٦٤)	(٦,٦٠٧,٧٣٨)	١٨ الأموال المحولة إلى وزارة المالية
(٤,٩٦٧,٢٦٤)	(٦,٦٠٧,٧٣٨)	<b>صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية</b>
٢,١٦٢,٤٤٦	(١,٢١١,١٨٤)	<b>صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وشبه النقدية</b>
٣,٤٢٨,٤٢١	٥,٥٩٠,٨٦٧	النقدية وشبه النقدية كما في بداية السنة
٥,٥٩٠,٨٦٧	٤,٣٧٩,٦٨٣	<b>النقدية وشبه النقدية كما في نهاية السنة</b>

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م

## ١ النشأة والنشاط الأساسي

تأسست المؤسسة العامة للموانئ البحرية («المؤسسة») طبقاً للقانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦م، وبدأت نشاطها في ديسمبر ٢٠٠٦م.

إن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة هي كالتالي:

- إنشاء وصيانة وإصلاح واستخدام أرصفة الموانئ؛
- توفير خدمات الإرشاد البحري والإنارة والعلامات الإرشادية والخدمات والمساعدة الملاحية الأخرى اللازمة للقنوات الملاحية المؤدية لجميع الموانئ والمياه الإقليمية؛
- توفير المناطق الحرة لتوزيع البضائع وإدارتها بما يحقق الفائدة للاقتصاد الوطني؛
- دعم وتطوير الموانئ وتيسير التجارة فيها؛
- توفير وتطوير العدد الكافي من أماكن المناولة العامة؛ و
- تسجيل السفن التي تبلغ حمولتها ١٥٠ طن فأكثر، وإصدار الشهادات القانونية لها.

يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في مملكة البحرين.

## ٢ أساس الإعداد

### بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعلنة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة المختصة بتفسير التقارير المالية ومتطلبات القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦م بشأن إصدار قانون المؤسسة العامة للموانئ البحرية.

### أساس العرض

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ولقد تم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة الرئيسية للمؤسسة.

ويتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية استخدام تقديرات محاسبية معينة ومحددة. ويتطلب من الإدارة استخدام تقديراتها الخاصة فيما يتعلق بتطبيقاتها للسياسات المحاسبية على أعمال المؤسسة.

### التحسينات / التعديلات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠١٠)

تحتوي التحسينات / التعديلات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والصادرة في ٢٠١٠ على عدد من التعديلات والتي يعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مستعجلة ولكن ضرورية، وتشتمل على التحسينات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعديلات ينتج عنها تغييرات في العرض المحاسبي، والهدف من الإفصاح أو القياس، وكذلك في المصطلحات أو تعديلات تحريرية متعلقة بمعايير دولية لإعداد تقارير مالية فردية. إن هذه التعديلات سارية التطبيق على بيانات المؤسسة السنوية للعام ٢٠١١م ويسمح بتطبيقها المبكر من قبل المؤسسة، ولا يتوقع وجود تغييرات جوهرية على السياسات المحاسبية نتيجة لهذه التعديلات.

### المعايير والتعديلات والتفسيرات المحاسبية التي تم تطبيقها في عام ٢٠١٠م، إلا أنها لا تنطبق على أنشطة المؤسسة

إن المعايير التالية والتعديلات على المعايير والتفسيرات لإصدار المعايير يجب تطبيقها في الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩م / ١ يناير ٢٠١٠م، إلا أن هذه المعايير والتعديلات والتفسيرات لا تنطبق على أنشطة المؤسسة

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م

## ٢ أساس الإعداد (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات المحاسبية التي تم تطبيقها في عام ٢٠١٠م، إلا أنها لا تنطبق على أنشطة المؤسسة (يتبع)

المفعّل في الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد	العنوان	المعيار أو التفسير
١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	المطبق لأول مرة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١)
١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	الدفع على أساس الأسهم (المعدل)	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢)
١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	اندماج الأعمال	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)
١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والغير تشغيلية	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٥)
١ يناير ٢٠١٠	القطاعات التشغيلية	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨)
١ يناير ٢٠١٠	إعداد البيانات المالية	المعيار المحاسبي الدولي رقم (١)
١ يناير ٢٠١٠	بيان التدفقات النقدية	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)
١ يناير ٢٠١٠	الاستئجار	المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧)
١ يوليو ٢٠٠٩	الاستثمار في الشركات الزميلة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨)
١ يوليو ٢٠٠٩	المشاركات المشتركة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣١)
١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	الانخفاض في الموجودات	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦)
١ يوليو ٢٠٠٩	الموجودات غير الملموسة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨)
٣٠ يونيو ٢٠٠٩ / ١ يوليو ٢٠٠٩ / ١ يناير ٢٠١٠	الأدوات المالية: «الاعتراف والقياس»	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)
١ يوليو ٢٠٠٩	إعادة تقييم المشتقات	تفسير رقم (٩) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
١ يوليو ٢٠٠٩	التحوط من صافي الاستثمار في العمليات الخارجية	تفسير رقم (١٦) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
١ يوليو ٢٠٠٩	التوزيعات غير النقدية للموجودات إلى المساهمين	تفسير رقم (١٧) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية

### المعايير والتعديلات والتفسيرات التي تم إصدارها ولم يبدأ سريان تطبيقها في عام ٢٠١٠

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التالية الصادرة / المعدلة كما في ١ يناير ٢٠١٠ أو في الفترات اللاحقة، لم تخضع للتطبيق المبكر من قبل إدارة المؤسسة:

المفعّل في الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد	العنوان	المعيار أو التفسير
١ يوليو ٢٠١٠ / ١ يناير ٢٠١٠ / ١ يوليو ٢٠١٠	المطبق لأول مرة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١)
١ يوليو ٢٠١٠ / ١ يناير ٢٠١٠	اندماج الأعمال	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)
١ يوليو ٢٠١٠	الأدوات المالية: «الإفصاحات»	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)
١ يناير ٢٠١٣	الأدوات المالية: «التصنيف والقياس»	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)
١ يناير ٢٠١٠	إعداد البيانات المالية	المعيار المحاسبي الدولي رقم (١)
١ يناير ٢٠١٢	ضريبة الدخل	المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢)
١ يناير ٢٠١٠	الإفصاح عن الأطراف ذو العلاقة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤)
١ يوليو ٢٠١٠	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧)
١ فبراير ٢٠١٠	الأدوات المالية: «العرض»	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢)
١ يناير ٢٠١٠	البيانات المالية المرحلية	المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤)
١ يناير ٢٠١٠	برامج ولاء العملاء	تفسير رقم (١٣) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
١ يناير ٢٠١٠	محدودية منافع الموجودات، أدنى تمويل ومطلوباتها	تفسير رقم (١٤) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

## ٢ أساس الإعداد (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات التي تم إصدارها ولم يبدأ سريان تطبيقها في عام ٢٠١٠ (يتبع)

المفعل في  
الفترة المحاسبية  
التي تبدأ في أو  
بعد

العنوان	المعيار أو التفسير
إطفاء الالتزامات المالية مع حقوق الملكية	تفسير رقم (١٩) الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
١ يوليو ٢٠١٠	لا يوجد أي تغيير في النتائج التشغيلية للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ حتى لو خضعت المؤسسة للتطبيق المبكر لأي معيار من المعايير المطبقة على المؤسسة والمدرجة أعلاه.

## ٣ أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

### الألات والمعدات

تظهر الألات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم، وتتضمن التكلفة جميع النفقات التي تصرف على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

ويتم احتساب المخصص اللازم لاستهلاك الألات والمعدات بعد استئصال قيمتها المتبقية بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع كما يلي:

الأثاث والتركيبات	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي والموجودات الأخرى	٣ سنوات
سيارات ثقيلة	١٠ سنوات
برامج الحاسب الآلي والتراخيص	٥ سنوات

إن المكاسب والخسائر الناجمة عن استبعاد الألات والمعدات يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح في بيان الدخل الشامل.

يتم احتساب مصاريف الصيانة والتجديدات ضمن بيان الدخل الشامل حين إنفاقها، ويتم احتساب تكلفة التجديدات للألات والمعدات في القيمة الدفترية لها عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي تتجاوز المعايير المقررة أصلاً لأداء الأصول المالية ستتدفق إلى المؤسسة. ويتم احتساب الاستهلاك لهذه التجديدات على العمر الإنتاجي المتبقي للموجودات ذات العلاقة.

إذا ما زادت القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته الممكن تحقيقها يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل إلى القيمة الممكن تحقيقها فوراً.

### أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

إن النفقات التي تنكبدها المؤسسة في سبيل بناء وتشبيد التجهيزات والمرافق الجديدة يتم رسملتها وإدراجها في بيان المركز المالي كأعمال رأسمالية قيد التنفيذ، ويتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى الألات والمعدات حين اكتمالها ويحتسب مخصص استهلاك الألات والمعدات حين بدء استخدامها التجاري.

### ذمم تجارية مدينة

تظهر الذمم التجارية المدينة بقيمتها المتوقعة الممكن تحقيقها، ويتم احتساب مخصص للانخفاض في الأرصدة المدينة المشكوك في تحصيلها بناءً على المراجعة التي تقوم بها الإدارة لجميع الأرصدة المستحقة في نهاية السنة أو الفترة المحاسبية. ويتم إعدام الديون خلال السنة عندما يتبين عدم إمكانية تحصيلها.

### ٣ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

#### ذمم تجارية دائنة

تظهر الذمم التجارية الدائنة بالقيمة التي يجب سدادها في المستقبل مقابل السلع والخدمات المستلمة سواء تم استلام فواتير بقيمتها من قبل المورد أو لم يتم استلام تلك الفواتير.

#### الإيرادات المؤجلة

يتم احتساب الإيرادات المستلمة مقدماً من المستأجرين كإيرادات مؤجلة، ويتم إطفائها بطريقة القسط الثابت وعلى مدى عقد الإيجار.

#### المخصصات

تحتسب المؤسسة المخصصات حينما يكون على المؤسسة التزام قانوني قائم أو نتيجة لأحداث سابقة تحتم على المؤسسة تحويل بعض من مواردها الاقتصادية للغير لتسوية ذلك الالتزام، شريطة أن يكون بالإمكان تحديد قيمة ذلك الالتزام بطريقة موثوق بها.

#### حقوق الموظفين

يتم احتساب مخصص لمستحقات الموظفين من الإجازة السنوية والعطل وتذاكر السفر والمستحقات الأخرى قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم حتى تاريخ بيان المركز المالي.

تساهم المؤسسة نيابة عن موظفيها في نظام التقاعد المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بمملكة البحرين. وهذا النظام محدد المنافع وتحتسب مساهمات المؤسسة المدفوعة عن موظفيها بموجب هذا النظام في بيان الدخل الشامل للسنة المتعلقة بها، إن المؤسسة ملزمة قانوناً بسداد الاشتراكات المطلوبة حين استحقاقها ولا يترتب على المؤسسة أية التزامات بسداد منافع مستقبلية أخرى.

أما مخصصات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين غير البحرينيين فقد تم احتسابها بموجب السياسات المحاسبية للمؤسسة وعلى أساس سنوي.

#### النقدية وشبه النقدية

لغرض بيان التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من الأرصدة النقدية الموجودة بالصندوق ولدى البنوك وأرصدة الودائع الثابتة المستحقة خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

#### عقود الإيجار

عقود الإيجار التي بموجبها يبقى جزء مهم من المخاطر والمنافع المتعلقة بها مع المؤجر، يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. ويتم احتساب المدفوعات المتعلقة بعقود الإيجارات التشغيلية (الصافية من أية حوافز ممنوحة من قبل المؤجر) في بيان الدخل الشامل بطريقة القسط الثابت على مدى العقد.

#### استحقاق الإيرادات

يتم احتساب إيرادات الرسوم البحرية ورسوم الشحن والتفريغ والإيجارات والعمليات التشغيلية عند استحقاقها.

يتم احتساب الفوائد البنكية والإيرادات الأخرى على أساس الاستحقاق إلا إذا كان استلامها مشكوكاً فيه.

#### المعاملات بالعملة الأجنبية

تحول الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار البحريني على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة إلى الدينار البحريني حسب الأسعار السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات، وتظهر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الشامل.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

#### ٤ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من إدارة المؤسسة استخدام توقعات وفرضيات من شأنها أن تؤثر على المبالغ المذكورة للموجودات والمطلوبات ومن شأنها أن تؤثر على الموجودات والمطلوبات الطارئة كما في تاريخ البيانات المالية، والتي بدورها ستؤثر على المبالغ المذكورة للإيرادات والمصروفات خلال فترة إعداد التقرير. إن تحديد التقديرات يتطلب اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة، وإن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التوقعات.

إن أهم الحسابات التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالتالي:

- العمر الإنتاجي للألات والمعدات؛
- المخصصات؛ و
- الالتزامات المحتملة.

#### العمر الإنتاجي للألات والمعدات

يتم احتساب المخصص اللازم لاستهلاك الألات والمعدات بعد استئزال قيمتها بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع، ويتم مراجعة العمر الإنتاجي للألات والمعدات من قبل الإدارة بشكل دوري. وتتم المراجعة على أساس الوضع الحالي للموجودات والفترة المتوقعة للموجودات التي تمكينها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

#### المخصصات

تقوم المؤسسة بعمل مخصص للانخفاض في الذمم التجارية المدينة لاحتساب الخسائر المتوقعة الناتجة من عجز المستهلكين من تسديد ديونهم للمؤسسة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، ترى إدارة المؤسسة بأنه لم يتم عمل مخصص للانخفاض في الذمم التجارية المدينة (٢٠٠٩؛ لا شيء). عند تقييم كفاية مخصص الانخفاض في الذمم التجارية المدينة، تتخذ الإدارة توقعها وفقاً لمجمل الأحوال الاقتصادية، وأرصدة أعمار الذمم التجارية المدينة، والخبرة التاريخية في شطب الديون، والجدارة الائتمانية للعملاء والتغير في شروط الدفع. عند حدوث أي تغير في الاقتصاد، أو السوق أو في عميل محدد قد يتطلب إجراء التسويات في مخصص الانخفاض في الذمم التجارية المدينة المحتسبة في البيانات المالية.

#### الالتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، يتم تحديد هذه الالتزامات المحتملة فقط عند حدوث أو عدم حدوث أحد الأحداث المستقبلية أو أكثر، ويعتبر تقييم مثل هذه الالتزامات المحتملة على ممارسة اتخاذ القرار والتقديرات الهامة للنتائج والأحداث المستقبلية.

#### ٥ المعلومات القطاعية

##### قطاع الأعمال - القطاع الأساسي

تنحصر نشاطات المؤسسة في بعض قطاعات الأعمال. ويعرف قطاع الأعمال كمجموعة من الموجودات والعمليات المستخدمة في إنتاج سلع أو خدمات معينة والتي تكون عرضة لمخاطر تجارية مختلفة وينتج عنها عوائد اقتصادية تختلف عن القطاعات التجارية الأخرى. إن قطاعات الأعمال الأساسية للمؤسسة هي:

- حق الانتفاع - يختص هذا القطاع بتمويل الدخل للمؤسسة عن طريق «عقد الامتياز» والمتفق عليه لتشغيل عمليات موانئ المؤسسة وإدارة ميناء سلمان (من ١ يناير ٢٠٠٩ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩)، وميناء خليفة بن سلمان (من ١ أبريل ٢٠٠٩ إلى فترة ٢٥ سنة). ويساهم هذا القطاع بنسبة ٣٦٪ (٢٠٠٩؛ ٣٣٪) من مجموع إيرادات المؤسسة.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

#### ٥ المعلومات القطاعية (يتبع)

- أنشطة عمليات الميناء - يختص هذا القطاع بالدخل من رسوم المناولة، ورسوم القنوات، ورسوم ناقلات النفط ورسوم البحرية، ويساهم هذا القطاع بنسبة ٤٣٪ (٢٠٠٩: ٤٧٪) من مجموع إيرادات المؤسسة.
- أنشطة الإيجارات - يتضمن هذا القطاع توليد الدخل للمؤسسة عن طريق أنشطة الإيجارات من مناطق الموانئ إلى أطراف أخرى، ويساهم هذا القطاع بنسبة ٢١٪ (٢٠٠٩: ٢٠٪) من مجموع إيرادات المؤسسة.

#### كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المجموع	أنشطة الإيجارات	أنشطة عمليات الميناء	حق الانتفاع	
١٠,٤٨,١٦١	٢,٠٧٧,٠٢٤	٤,٢٨٨,١٦٧	٣,٦٨٢,٩٧٠	إيرادات النشاط
٨٤,٥١٤	-	٨٤,٥١٤	-	إيراد الاستثمار
١,١٣٢	-	١,١٣٢	-	إيرادات أخرى
١٠,١٣٣,٨٠٧	٢,٠٧٧,٠٢٤	٤,٣٧٣,٨١٣	٣,٦٨٢,٩٧٠	مجموع الإيرادات
١٠٧,٨٤٨	-	١٠٧,٨٤٨	-	الاستهلاك
٦,٣٢٨,١٥٦	١,٢٩٧,٠١٨	٢,٧٣١,٢٧١	٢,٢٩٩,٨٦٧	فائض القطاع
٧,٤٠٤,٦١٤	٨٥٢,٠٩٠	٥,٦٠٨,٢٧١	٩٤٤,٢٥٣	الموجودات المتعلقة بالقطاع
٧٣١,٠٥٧	١٧٨,٥٠٠	٥٥٢,٥٥٧	-	المطلوبات المتعلقة بالقطاع

#### كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المجموع	أنشطة الإيجارات	أنشطة عمليات الميناء	حق الانتفاع	
١٠,٣٣٥,٤٥٦	٢,٠٩٢,٨١٣	٤,٨٢٣,٧٨٤	٣,٤١٨,٨٥٩	إيرادات النشاط
١٠٧,٩٠١	-	١٠٧,٩٠١	-	إيراد الاستثمار
٣٣,٥٥٨	-	٣٣,٥٥٨	-	الإيرادات الأخرى
١٠,٤٧٦,٩١٥	٢,٠٩٢,٨١٣	٤,٩٦٥,٢٤٣	٣,٤١٨,٨٥٩	مجموع الإيرادات
٩٨,٣٦١	-	٩٨,٣٦١	-	الاستهلاك
٦,٩٥٣,١٣٩	١,٣٨٨,٩٢٢	٣,٢٩٥,٢٤٧	٢,٢٦٨,٩٧٠	فائض القطاع
٧,٩١٣,٣٣٥	١٦٢,٤١٢	٦,٨٧٣,٦٣٧	٨٧٧,٢٨٦	الموجودات المتعلقة بالقطاع
٩٦,١٩٦	٢٤٩,٨٢٤	٧١,٣٧٢	-	المطلوبات المتعلقة بالقطاع

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

## ٥ المعلومات القطاعية (يتبع)

### القطاع الجغرافي - القطاع الثانوي

القطاع الجغرافي يشارك بتوفير المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية خاصة وتعرض لمستوى مختلف من المخاطر والمردودات عن البيئات الاقتصادية الأخرى.

إن المؤسسة تدير عملياتها بالكامل داخل مملكة البحرين، وعليه لم يتم إظهار معلومات عن القطاعات الجغرافية في هذه البيانات المالية.

## ٦ الآلات والمعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	برامج الحاسب الآلي والرخص	السيارات الثقيلة	أجهزة الحاسب الآلي والموجودات الأخرى	الأثاث والتركيبات	
<b>التكلفة</b>						
٢٨٥,٣٣٢	—	٣٧,٦١٤	٨,٢٠٠	٩٩,٩٥٥	١٣٩,٥٦٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٢١٥,٠٨٢	—	١٨,١٣٣	١٤٠,٠٠٠	٤٧,٠٧١	٩,٨٧٨	الإضافات
٥٠٠,٤١٤	—	٥٥,٧٤٧	١٤٨,٢٠٠	١٤٧,٠٢٦	١٤٩,٤٤١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٢١٧,٨١٦	١٧٢,٢٦٠	١٣,٧٥٣	—	١٣,٤٥٦	١٨,٣٤٧	الإضافات
<b>٧١٨,٢٣٠</b>	<b>١٧٢,٢٦٠</b>	<b>٦٩,٥٠٠</b>	<b>١٤٨,٢٠٠</b>	<b>١٦٠,٤٨٢</b>	<b>١٦٧,٧٨٨</b>	<b>في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠</b>
<b>الاستهلاك المتراكم</b>						
٥٦,٦٥٢	—	—	٤١	١٩,٦٦٥	٣٦,٥٧٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٩٨,٣٦١	—	١,٩١٣	٧,٢٣٧	٤٤,٣٢٢	٣٥,٨٨٩	التكلفة خلال السنة
١٥٥,٠١٣	—	١,٩١٣	٧,٦٤٧	٦٣,٩٨٧	٧٢,٤٦٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
١٠٧,٨٤٨	—	١٦,٩٦٤	١٤,٨٥٧	٤٢,٨٥٥	٣٣,١٧٢	التكلفة خلال السنة
<b>٢٦٢,٨٦١</b>	<b>—</b>	<b>٢٧,٨٧٧</b>	<b>٢٢,٥٠٤</b>	<b>١٠٦,٨٤٢</b>	<b>١٠٥,٦٣٨</b>	<b>في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠</b>
<b>صافي القيمة الدفترية</b>						
<b>٤٥٥,٣٦٩</b>	<b>١٧٢,٢٦٠</b>	<b>٤١,٦٢٣</b>	<b>١٢٥,٦٩٦</b>	<b>٥٣,٦٤٠</b>	<b>٦٢,١٥٠</b>	<b>في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠</b>
٣٤٥,٤٠١	—	٤٤,٨٣٤	١٤٠,٥٥٣	٨٣,٠٣٩	٧٦,٩٧٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تمثل أساساً تكاليف شراء وتركيب معدات الدوائر التلفزيونية المغلقة (cctv) في ميناء خليفة بن سلمان. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم الانتهاء من عملية تثبيت هذه المعدات وبالتالي لم يتم استخدامها بعد.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

## ٧ ذمم تجارية مدينة وأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
١,٨٣٦,٥١٣	٢,٣٨٨,٦٠٦	ذمم تجارية مدينة
٣٣,٦٠٩	٤٩,٩٧٢	مبالغ مستحقة من أطراف ذو علاقة (إيضاح ١٩)
١٠٦,٩٤٥	١٣٠,٩٨٤	ذمم مدينة أخرى
<b>١,٩٧٧,٠٦٧</b>	<b>٢,٥٦٩,٥٦٢</b>	

تستحق الذمم التجارية المدينة بشكل عام خلال فترة ائتمان من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً.

إن المبالغ المستحقة من أطراف ذو علاقة غير مضمونة ولا تحتسب عليها أرباح غير مستحقة الدفع بتاريخ محدد مسبقاً.

كما في ٣١ ديسمبر، أعمار الذمم التجارية المدينة التي لم تتعرض لأي انخفاض في قيمتها موضحة كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	المستحقة ما بين:
٩٥٢,٢٣٤	١,٦٤٨,٥٠٢	لم يتم استحقاقها بعد
٤٧١,٤٦٢	٣٩٨,٢٤٥	من صفر يوم إلى ٩٠ يوم
١٩٠,٢١٣	٢٧٤,٣٥٠	من ٩١ يوم إلى ١٨٠ يوم
٢٢٢,٦٠٤	٦٧,٥٠٩	أكثر من ١٨٠ يوم
<b>١,٨٣٦,٥١٣</b>	<b>٢,٣٨٨,٦٠٦</b>	

الذمم التجارية المدينة غير مخفضة ومن المتوقع استلامها بالكامل، وذلك استناداً على الخبرات السابقة. كما أنه ليس من ممارسات المؤسسة الحصول على ضمانات على الذمم المدينة وبالتالي فإن هذه الذمم غير مضمونة.

إن الذمم التجارية المدينة للمؤسسة يتم احتسابها بالدينار البحريني.

## ٨ النقدية وشبه النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
٣,٥٥٧,٧٢١	٤,٢١٢,٠٤٦	ودائع قصيرة الأجل
٢,٠٣٢,٥٤٦	١٦٧,٠٣٧	أرصدة حسابات جارية لدى البنوك
٦٠	٦٠	نقد في الصندوق
<b>٥,٥٩٠,٨٦٧</b>	<b>٤,٣٧٩,٦٨٣</b>	

إن الحسابات الجارية للمؤسسة لدى البنوك لا تحتسب عليها فوائد.

تتراوح نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع قصيرة الأجل ما بين ٢٪ و ٢,٢٪ سنوياً (٢٠٠٩: ما بين ٢,٢٥٪ و ٣٪ سنوياً). وتستحق هذه الودائع قصيرة الأجل خلال ٩٠ يوماً أو أقل.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

## ٩ منافع الموظفين

### الموظفون البحرينيون

بلغت تكلفة مساهمة المؤسسة في نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للموظفين البحرينيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ٢٠٦,٥٠٠ دينار بحريني (٢٠٠٩: ١٧٨,٦٧١ دينار بحريني).

### عدد الموظفين

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغ عدد الموظفين العاملين لدى المؤسسة ٨٢ موظف (٢٠٠٩: ٧٨ موظف).

## ١٠ مبالغ مستحقة وذمم دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
١٩٧,٩٩١	٢٢٧,٤٩٥	منافع متعلقة بالموظفين
١٩٣,١٠٧	١٥٧,٥٩٥	ذمم رسوم استشارية دائنة
٢٧٤,٠٩٩	١٥٢,٦٢٩	ذمم دائنة أخرى
٧,٤٧٥	١٤,٨٣٨	ذمم نهاية الخدمة للموظفين الأجانب الدائنة
٣٧,٧٠٠	-	مخصص لقضايا قانونية
٧١٠,٣٧٢	٥٥٢,٥٥٧	

## ١١ إيرادات مؤجلة

تتضمن الإيرادات المؤجلة رسوم مستلمة مقدماً من شركة اي. بي. إم. تيرمنالز ش.م.ب (مقفلة) (الشركة المشغلة للميناء) كرسوم إيجار ميناء خليفة بن سلمان.

## ١٢ إيرادات حق الانتفاع

دخلت المؤسسة بعد تأسيسها في اتفاقية («اتفاقية امتياز») تمنح بموجبها حق الانتفاع من تشغيل وإدارة ميناء سلمان لشركة أ.بي.إم. تيرمنالز ش.م.ب (مقفلة) (الشركة المشغلة للميناء) والتي انتهت في ٣١ مارس ٢٠٠٩، واتفاقية مع إدارة ميناء خليفة بن سلمان ابتداءً من ١ أبريل ٢٠٠٩. وفقاً لهذه الاتفاقية، سوف تستلم المؤسسة من شركة تشغيل الموانئ ٢١٪ من إجمالي العائدات من عمليات الموانئ و ١٠٪ من إجمالي عائدات الخدمات البحرية لميناء خليفة بن سلمان على أساس ربع سنوي.

## ١٣ إيرادات العمليات

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
٤,١٧,٤٩٢	٢,٧٩٩,٥٠٢	رسوم الشحن، والمناولة
١١٣,٢٧٨	٥٨٥,٢٧٨	رسوم المرفأ والقنوات
٦٩,٠٠٠	٣٢٣,٣٤٠	رسوم إزالة قممات السفن
٨٣,٦٠٨	٨٢,٨٢٠	إيرادات العمليات الأخرى
٤,٢٨٣,٣٧٨	٣,٧٩٠,٩٤٠	

## ١٤ رسوم عقد الامتياز

وفقاً لاتفاقية الامتياز المبرمة مع شركة تشغيل الموانئ لتشغيل وإدارة ميناء خليفة بن سلمان، تلقت المؤسسة مبلغ وقدره ٩٢٣,٦٥٠ دينار بحريني كدفعة واحدة عام ٢٠٠٩ تمثل رسوم عقد الامتياز المدفوعة في تاريخ التشغيل التجاري للميناء.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

#### ١٥ مصاريف عمومية وإدارية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
١٣٤,٢٩١	٣٧٨,٦٤٧	تصليح وصيانة
٢٠١,٨٥٨	٢٨٦,٤٦٢	الدعاية، التسويق والإعلان
١٩٠,٥٦٢	٢٧١,٥١٧	الاتصالات وخدمات المرافق
٩٩,٥٩١	١٧٦,٣٥٥	المؤتمرات والمعارض
٥٠,٩١٣	٦٤,٦٤١	اشتراكات، كتب ومراجع
٣١٢,٢٢٧	-	مصاريف حفل افتتاح ميناء خليفة بن سلمان
٧٦,٤٢٨	٣٩,٤٩٧	أخرى
١,٠٦٥,٨٧٠	١,٢١٧,١١٩	

#### ١٦ رسوم خدمة الرسائل الملاحية للسفن

هي رسوم مستحقة لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) مقابل إرسال الرسائل الملاحية الدولية لسلطات الميناء والملاحين في مملكة البحرين.

#### ١٧ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٠، تم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٣٣,٨٠٠ دينار بحريني عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م (٢٠٠٩: ٣٤,٤٥٠ دينار بحريني)، حسبما تمت الموافقة عليه من قبل الأعضاء في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٧م.

#### ١٨ صافي فائض السنة

وفقاً للمادة رقم (١١) من المرسوم الملكي رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٦، يجب على المؤسسة تحويل الفائض في ميزانيتها إلى الميزانية العامة للدولة. إن احتساب الفائض مبين في التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٣٢٨,١٥٦	صافي فائض السنة
(٢٢٨,٦٨٠)	-	المبلغ الفائض المحول خلال السنوات السابقة
(٢١٥,٠٨٢)	(٢١٧,٨١٦)	شراء آلات ومعدات (إيضاح ٦)
٩٨,٣٦١	١٠٧,٨٤٨	الاستهلاك (إيضاح ٦)
٦,٦٠٧,٧٣٨	٦,٢١٨,١٨٨	المبلغ الذي سيحول إلى ميزانية الدولة

وفقاً للمرسوم المذكور أعلاه، تم تحويل مبلغ ٦,٦٠٧,٧٣٨ دينار بحريني إلى وزارة المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م (٢٠٠٨: ٤,٩٦٧,٢٦٤ دينار بحريني).

#### ١٩ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يشتمل الأطراف ذوي العلاقة على وزارة المالية ووزارات أخرى وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التجارية التي تمارس عليها نفوذاً ملموساً، إن معاملات المؤسسة مع الأطراف ذات العلاقة مصرحة من قبل الإدارة.

إن المعاملات التجارية التي يكون لها تأثير جوهري أو التي تكون فيها السيطرة على الزبائن أو المورد من قبل أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، تتم ضمن ظروف الأعمال التجارية الاعتيادية أو على أسس تجارية، كما لا توجد أية قروض مستحقة على أي من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة.

الإيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠  
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

## ١٩ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

فيما يلي ملخص لأهم المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
		<b>مبالغ مستحقة من أطراف ذو علاقة (إيضاح ٧):</b>
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	وزارة الداخلية
٦,٠٠٠	٢٢,٣٦٣	الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية
٢,٦٠٩	٢,٦٠٩	شؤون الجمارك
٣٣,٦٠٩	٤٩,٩٧٢	

## ٢٠ الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

**الموجودات والمطلوبات المالية** المتضمنة في بيان المركز المالي تشتمل على النقدية وشبه النقدية وذمم تجارية مدينة وأخرى، ومبالغ مستحقة وذمم دائنة أخرى. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

**إدارة المخاطر** تكون على عاتق إدارة الموارد المالية مسئولية إدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، حيث أن الإدارة المالية تقوم بتقييم التحوط للمخاطر المالية بالتعاون المباشر مع مجلس إدارة المؤسسة. بما في ذلك أن لدى المؤسسة مبادئ عامة في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى سياسات معينة لتغطية تلك المخاطر مثل مخاطر تحويل العملات، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر الائتمان، والاستثمارات ذات السيولة العالية.

**إدارة رأس المال** إن الهدف الأساسي للمؤسسة في إدارة رأس المال هو التأكد من المحافظة على نسبة رأس المال لتدعيم أعمال المؤسسة وتنمية عوائد الدولة.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكل رأس المال لديها، كما تقوم بإعداد النسويات وذلك وفقاً للظروف الاقتصادية. لم يتم أي تغيير في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٠٩.

تقوم المؤسسة بمراقبة رأس المال عن طريق استخدام طريقة نسبة المديونية، والتي هي عبارة عن صافي المديونية مقسوماً على مجموع رأس المال مضافاً إليه صافي المديونية، ويندرج ضمن صافي مديونية المؤسسة المبالغ المستحقة وذمم دائنة أخرى والإيرادات المؤجلة، مخصوماً منها النقدية وشبه النقدية، إن رأس المال يتضمن الفائض المتراكم.

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
٧١,٣٧٢	٥٥٢,٥٥٧	مبالغ مستحقة وذمم دائنة أخرى
٢٤٩,٨٢٤	١٧٨,٥٠٠	إيرادات مؤجلة
(٥,٥٩٠,٨٦٧)	(٤,٣٧٩,٦٨٣)	ناقصاً: النقدية وشبه النقدية
(٤,٦٣٠,٦٧١)	(٣,٦٤٨,٦٢٦)	صافي المديونية
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٦٧٣,٥٥٧	الفائض المتراكم
٦,٩٥٣,١٣٩	٦,٦٧٣,٥٥٧	مجموع رأس المال
٢,٣٢٢,٤٦٨	٣,٠٢٤,٩٣١	رأس المال وصافي المديونية
-	-	نسبة المديونية

## ٢٠ الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

**مخاطر معدل الفائدة** هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلبات معدلات الفائدة السوقية، وتحتسب الفوائد على الودائع الثابتة بمعدل ثابت خلال العام وعليه يتم إعادة تسعيرها عند إعادة الاستثمار في تاريخ الاستحقاق، أما الموجودات والمطلوبات الأخرى للمؤسسة فلا تتأثر بحساسية بمخاطر معدلات الفائدة.

**المخاطر الائتمانية** هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية حين استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض الطرف الآخر لخسائر، ولقد تم إيداع النقدية لدى البنوك المحلية والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد، إن تركيزات مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم التجارية المدينة محدودة بناءً على عدد المستهلكين الكبير لدى المؤسسة. وبناءً على ذلك، ترى الإدارة بأنه لا توجد أي مخاطر ائتمانية إضافية تتجاوز الخسائر الناجمة عن عدم تحصيل الذمم التجارية المدينة للمؤسسة.

**مخاطر العملات** هي المخاطر الناجمة من التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية، إن عمليات المؤسسة بالعملات الأجنبية تتم في معظمها بالدولار الأمريكي المقوم بالدينار البحريني وحيث أن الدينار البحريني ثابت الصرف مقابل الدولار الأمريكي فإنه لا يوجد تأثير مادي لمخاطر العملات، إن إدارة المؤسسة تقدر مخاطر العملات بأقل ما يمكن.

**مخاطر السيولة** هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد الالتزامات المصادبة للأدوات المالية، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة المؤسسة على بيع موجوداتها المالية بسرعة وبقيمة مقاربة للقيمة العادلة.

تقوم إدارة المؤسسة بمتابعة متطلبات السيولة بصورة منتظمة للتأكد من توفر الأموال الكافية بما فيها التسهيلات البنكية غير المستخدمة لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها.

**القيمة العادلة** هي المبالغ التي يمكن مقابلها تبادل الموجودات أو سداد الالتزامات بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية. إن القيمة العادلة لأرصدة المؤسسة من الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.

## ٢١ الأحداث اللاحقة

لقد قمنا بمراجعة الأحداث اللاحقة، حيث لا يوجد أية أحداث مستقبلية لها تأثير جوهري على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

## ٢٢ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة وذلك لجعلها تتماشى مع طريقة العرض المتبعة لعرض البيانات المالية لهذه السنة، وإن إعادة التصنيف لا تؤثر على المال المتراكم أو صافي الفائض للسنة السابقة.

